

Distr.
GENERAL

S/1999/573
18 May 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٢١٠ (١٩٩٨)

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم إلى مجلس الأمن عملاً بالفقرة ٦ من القرار ١٢١٠ (١٩٩٨)، ويقدم معلومات حتى ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٩ عن توزيع الإمدادات الإنسانية في جميع أنحاء العراق، بما في ذلك تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الإنساني المشترك بين الوكالات في المحافظات الشمالية الثلاث دهوك وأربيل والسليمانية. ويصف التقرير أيضا التطورات التي استجذبت في تنفيذ البرنامج منذ تقديم التقرير السابق إلى المجلس في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٩ (S/1999/187)، بعد ٩٠ يوما من دخول الفقرة ١ من القرار ١٢١٠ (١٩٩٨) حيّز النفاذ. ومعرض على المجلس أيضا تقرير عن استعراض وتقييم تنفيذ البرنامج الإنساني المنشأ عملاً بالقرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، ويغطي الفترة من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ (S/1999/481). وكان معروضا على المجلس تقرير الفريق المعني بالمسائل الإنسانية في العراق (S/1999/356)، المرفق الثاني) المنشأ عملاً بمقرر اتخذه مجلس الأمن في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ (انظر S/1999/100).

ثانيا - توليد الإيرادات وعمليات الشراء والتوزيع على المستعملين النهائيين

ألف - إنتاج النفط، ومبيعات النفط والمنتجات النفطية

٢ - منذ بداية المرحلة الحالية وحتى ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٩، استعرض المشرفون على النفط ولجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) وأقرّوا ما مجموعه ٩٠ عقدا من قبل جهات مشتريّة من ٢٦ بلدا على النحو التالي: الاتحاد الروسي (٣٠)، أسبانيا (٣)، الإمارات العربية المتحدة (٢)، أيرلندا (١)، إيطاليا (٦)، بلجيكا (١)، بلغاريا (٢)، بنما (١)، تركيا (٥)، الجزائر (٢)، جنوب أفريقيا (١)، الجمهورية العربية السورية (٢)، سويسرا (٤)، الصين (٦)، فرنسا (٦)، فييت نام (١)، كندا (٢)، كينيا (١)، ماليزيا (٢)، المغرب (٢)، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (٤)، النمسا (١)، الهند (١)، هولندا (٢)، الولايات المتحدة الأمريكية (١)، اليونان (١).

٣ - وتبلغ كمية النفط الإجمالية التي تمت الموافقة على تصديرها بموجب هذه العقود ما يقرب من ٣٣٥ مليون برميل لـ ١٨٠ يوما وتمثل أكبر كمية مصدرة منذ بدء البرنامج المنصوص عليه في إطار

قرار مجلس الأمن ٩٦٨ (١٩٩٥). وخلال هذه المرحلة وصلت أسعار النفط العراقي الخام إلى أدنى مستوى لها في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ ولم تتجاوز ٧ دولارات للبرميل بالنسبة لبعض جهات التصدير. إلا أنه اعتباراً من آذار/ مارس ١٩٩٩ بدأت الأسعار في الانتعاش. وتقدر الإيرادات الإجمالية بالأسعار الحالية لـ ١٨٠ يوماً بأكملها بمبلغ ٣,٩ بليون دولار، شاملة الإيرادات المرصودة لرسم خط الأنابيب.

٤ - وحتى ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٩، كان تصدير النفط من العراق في إطار المرحلة الحالية يسير على نحو سلس وشهد تعاوناً ممتازاً بين مشرفي النفط التابعين للأمم المتحدة ووكلاء المعاينة المستقلين "شركة سيبولت الهولندية" والسلطات المختصة في تركيا والمؤسسة العامة لتسويق النفط في العراق ومشتريي النفط الوطنيين. وأنجز ما مجموعه ١٨٧ شحنة بكمية إجمالية قدرها ٢٣٧ مليون برميل قيمتها ٢ ٢٤٧ بليون دولار. وجرى حوالي ٤٣ في المائة من عمليات الشحن في ميناء جيهان بتركيا.

٥ - واستمر المشرفون على النفط في إسداء المشورة وتقديم المساعدة إلى لجنة مجلس الأمن بشأن آليات التسعير، والموافقة على العقود وتعديلاتها، والمسائل الأخرى المتصلة بالتصدير والمراقبة بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) وجميع القرارات اللاحقة. وتعاون المشرفون على النفط ووكلاء "سيبولت" بشكل وثيق لتأمين مراقبة المنشآت النفطية وعمليات الشحن ذات الصلة.

٦ - وفي ٩ آذار/ مارس ١٩٩٩ أبلغ مشرفو النفط لجنة مجلس الأمن بأن زيادة المستوى العام للصادرات الحاصلة خلال النصف الثاني من المرحلة الخامسة شملت صادرات متوازية من شمال العراق وجنوبه، وأدت إلى زيادة حصة صادرات النفط الخام من ميناء البكر. وخلال اجتماعي اللجنة ١٨٢ و ١٨٣، تبين أن هذه الحالة مؤقتة وأنها نجمت عن مصاعب فنية كان يجري معالجتها. وفي الاجتماع ١٨٥ أحاطت اللجنة علماً بالحالة على أساس أنه سيجري استخدام خط أنابيب كركوك - يرمور تاليك بأقصى طاقته، وستبذل جميع الجهود لتصحيح الخلل الحاصل بدون إبطاء. وسيجري استعراض هذه الحالة في نهاية الفترة المشار إليها في الفقرة ١ من القرار ١٢١٠ (١٩٩٨).

باء - حسابات الأمم المتحدة المتعلقة ببرنامج العراق

٧ - عملاً بالفقرات الفرعية (أ) إلى (ز) في الفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) ينقسم حساب الأمم المتحدة المتعلق بالعراق إلى سبعة صناديق مستقلة. وحتى ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٩ كان قد أودع في حساب هذه المرحلة ما قيمته ٢٣٤,٩ ٨٥٨ ٥٧٣ ١ دولار من المبلغ المأذون به بموجب القرار ١٢١٠ (١٩٩٨) والبالغ ٢٥٦ ٥ بليون دولار لفترة الـ ١٨٠ يوماً التي تبدأ في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ (المرحلة الخامسة)، وبذلك وصل المبلغ الإجمالي لمبيعات النفط المودع في الحساب منذ بداية البرنامج إلى ١٨٦,٧٥ ٧٠٨ ٩٦٠ ١٠ دولار. ويبين المرفق الأول من هذا التقرير توزيع إجمالي عائدات النفط على مختلف الصناديق والنفقات المقبلة المخصصة حتى ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٩. ويبين المرفق الثاني عدد وقيمة خطابات الاعتماد المتصلة بالعائدات النفطية والإمدادات الإنسانية.

جيم - وضع أولويات للطلبات وتجهيزها والموافقة عليها، والتسليم إلى العراق ولتوزيعها على المستعملين النهائيين

حساب ال ٥٣ في المائة (ESB)

٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير قام مكتب برنامج العراق بتجهيز طلبات للمراحل الثالثة والرابعة والخامسة في آن واحد. إلا أنه خلال النصف الأول من المرحلة الخامسة وبسبب انخفاض إيرادات النفط واقتران ذلك بارتفاع قيمة الطلبات سواء المقدمة مباشرة في إطار المرحلة الخامسة، أو المنقولة من المرحلة الرابعة أوقف إلى حد كبير تعميم طلبات المرحلة الخامسة المتعلقة بالسلع من غير السلع الغذائية والمستحضرات الصيدلانية والمعدات الطبية على لجنة مجلس الأمن انتظاراً لما تسفر عنه المشاورات مع حكومة العراق بشأن تعديل المخصصات القطاعية في إطار خطة التوزيع للمرحلة الخامسة. وفي غضون ذلك، استمر إجراء تقييم كامل لمجمل طلبات المرحلة الخامسة التي تلقتها الأمانة العامة.

٩ - غير أن زيادة العائدات النفطية في النصف الثاني من المرحلة الخامسة، وتنقيح المخصصات القطاعية أتاح، بعد ٢٢ آذار/ مارس ١٩٩٩، استئناف تعميم طلبات المرحلة الخامسة التي سبق وقفها (ستدرج في تقرير المقبل إلى مجلس الأمن البيانات المتصلة بالعدد الكبير من الطلبات التي جرى تعميمها على النحو المبين بعد انقضاء الفترة التي يغطيها هذا التقرير). وعلى أساس إسقاطات الإيرادات النفطية للفترة المتبقية من المرحلة الخامسة، يقدر أنه سيجري عملياً تمويل جميع الطلبات الواردة حتى ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٩ بعد إقرارها، في جميع القطاعات باستثناء قطاعي معدات مناولة الأغذية والزراعة اللذين يحتاجان إلى إعادة ترتيب الأولويات إذا ظلت قيمة العقود تزيد على المخصصات القطاعية النهائية بالرغم من ارتفاع العائدات النفطية.

١٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام مكتب برنامج العراق، بالتشاور مع حكومة العراق، بتحويل ١٦٦ طلباً من المرحلة الرابعة قيمتها ٧٢٧ ٨٩٥ ٤١٤ دولار إلى المرحلة الخامسة، بما فيها ٤٢ طلباً سبق للجنة مجلس الأمن الموافقة عليها. وفي ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٩ وافقت اللجنة على تمويل ٣٤ طلباً منقولة من المرحلة الرابعة قيمتها ٦٠٧ ٠٧٥ ١٧٩ دولار في إطار المرحلة الخامسة.

١١ - وبالإضافة إلى طلبات المرحلة الرابعة المحولة حالياً إلى المرحلة الخامسة، تلقت الأمانة العامة حتى ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٩ ما مجموعه ٨٠٢ طلباً تدخل في نطاق المرحلة الرابعة قيمتها ٥٦٩ ١٧٥ ٦٩٤ ١ دولار، وقد ووفق على ٦٥٦ طلباً منها قيمتها ٦٧١ ٥٤٨ ٤٤٣ ١ دولار، وعلق ٥٣ طلباً قيمتها ١٤ ٩٧٣ ١٧٢ دولار، لا يوجد أي منها لدى اللجنة، كما أعلن بطلان ٢٩ طلباً. وبالنسبة للمرحلة الخامسة تلقت الأمانة العامة ٥٨٦ طلباً قيمتها ٤٩٣ ٤٩٤ ٣١٠ ١ دولار، ووفق على ٣٠٤ طلبات منها قيمتها ٩١٩ ٣٤٧ ٨٦٧ دولار، وعطلت ٧ طلبات قيمتها ٤٦٣ ١٢٤ ٣ دولار، ويوجد ١٠٦ طلبات منها قيمتها ٢٨٠ ٥١٦ ١٧٠ دولار قيد النظر في اللجنة، كما أعلن بطلان ٤ طلبات.

١٢ - وفيما يتعلق بقطع الغيار والمعدات النفطية الداخلية في إطار المرحلة الرابعة، تلقت الأمانة العامة حتى ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٩، ٥٤٦ طلباً قيمتها ٤٦٢ ٤٣٨ ٢٨٦ دولاراً، ووفق على ٣٩٨ طلباً منها قيمتها ٨٧٥ ٦٨٣ ٢٣٧ دولاراً، وعلق ٩٢ طلباً قيمتها ٤٩٣ ٤٩١ ٢٨ دولاراً، لا يوجد أي منها لدى اللجنة، وأعلن بطلان ٨ طلبات. وفي إطار المرحلة الخامسة، تلقت الأمانة العامة ٤٦ طلباً لقطع الغيار النفطية قيمتها ٧٨٧ ٧٥٤ ٢٧ دولاراً، ووفق على ٦ طلبات منها قيمتها ٤٢٠ ٦٠٩ دولاراً، وعطلت ٦ طلبات منها قيمتها ٠٢٧ ٨٩٦ ٥ دولاراً، ويوجد ٦ طلبات منها قيمتها ٣٥٠ ٥٧٤ ٢ دولاراً قيد النظر في اللجنة، ولم يعلن بطلان أو إلغاء أي طلب.

١٣ - وبينما كانت الطلبات المقدمة لقطاع الأغذية كافية بصفة عامة لتلبية الاحتياجات المعدلة لسلة الأغذية في إطار المرحلتين الرابعة والخامسة، لم يتم استلام طلبات كافية للبقول في إطار المرحلة الرابعة، ولم يتم استلام أي طلبات حتى الآن في إطار المرحلة الخامسة. وبالمثل، لم تستلم الأمانة طلبات لأصناف غذائية معينة مستهدفة في قطاع الصحة إلا لـ ٢٠ في المائة من المبلغ المخصص لخطة التوزيع المعززة في إطار المرحلة الرابعة؛ ولم يتم حتى الآن استلام أي طلبات للأصناف الغذائية المعينة المستهدفة في إطار المرحلة الخامسة.

١٤ - أما الطلبات المتعلقة بالأدوية والإمدادات الطبية والمقدمة في إطار المرحلة الخامسة فقد تأخرت في ورودها، كما هو الحال بالنسبة للمراحل السابقة، حيث لم يصل إلا ١٣ طلباً في إطار المرحلة الخامسة قيمتها ٣٧٥ ٩٢٩ ١٥ دولاراً في ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٩، مقارنة بـ ٣٤ طلباً للحصول على معدات طبية قيمتها ٤٨١ ١٠٨ ٣٦ دولاراً للفترة نفسها. وهكذا بينما كانت نسبة الأدوية والإمدادات الطبية للمعدات الطبية ٤٠ إلى ٦٠ في المائة في إطار الخطة الخامسة للتوزيع، فإن النسبة الحالية هي ٣٠ إلى ٧٠ في المائة. وعليه، تم إبلاغ حكومة العراق أنه ينبغي التوقيع على عدد كاف من العقود وتقديمها لتصحيح هذا الخلل.

١٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عندما أصبحت الأموال متوفرة، تم إصدار رسائل موافقة للمراحل الثالثة والرابعة والخامسة. وبالنسبة للمرحلة الثالثة، تم، حتى ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٩، إصدار رسائل موافقة قيمتها ٩٥٠ ١٩٢ ١٨٠ دولاراً، بينما تأخر إصدار ٣٠ رسالة قيمتها ١١٠ ٦٨٦ ٣٤ دولاراً إلى حين توفر الأموال. وبالنسبة للمرحلة الرابعة، تم إصدار ١٠١٩ رسالة موافقة عليها قيمتها ٨٨٦ ٧٠٥ ٦٤٧ ١ دولاراً، ولم يتم إصدار ٣٥ رسالة قيمتها ٦٦٤ ٥٢٦ ٣٣ دولاراً. وما زال توفر الأموال للمرحلتين الثالثة والرابعة يتأثر تأثيراً عكسياً بالمعدل البطيء للتسديد من حساب الـ ١٣ في المائة (ESC) إلى حساب الـ ٥٣ في المائة (ESB) بالنسبة للمواد التي تم الإخطار بتسليمها إلى شمال العراق. وما زال مجلس الأمن ينظر في اقتراح قدمه مكتب برنامج العراق لتعديل إجراءات التسديد لاستدراء الوضع الحالي. وبالنسبة للمرحلة الخامسة، تم حتى ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٩ إصدار ١٧٧ رسالة موافقة قيمتها ٨٩٥ ٤٧٦ ٦٣١ دولاراً، وتأخر إصدار ١٣٣ رسالة قيمتها ٤٤٤ ٤٨٠ ٢٣٦ دولاراً إلى حين توفر الأموال.

حساب الـ ١٣ في المائة (ESC)

١٦ - فيما يتعلق بحساب الـ ١٣ في المائة (ESC)، جرى حتى ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٩ تمويل طلبات في إطار المرحلة الرابعة عددها ٣٤٢ طلباً وقيمتها ٦٦٩ ٤٢٤ ٦٦ دولاراً. وفي إطار المرحلة الخامسة، جرى

تقديم ما مجموعه ١٣٣ طلبا قيمتها ٤٢٥ ٧٣٧ ٢٦ دولارا، منها ٥٧ طلبا قيمتها ٣٠٤ ٩٤٤ ١٤ دولارات تمت الموافقة عليها، وجرى تعليق طلب واحد قيمته ٤١٢ ٨٦٥ ١ دولارا، وتم اعتبار طلب واحد لاغيا، ويجري تجهيز ٧٤ طلبا. وخلال الفترة قيد الاستعراض، استمرت الاتصالات المكثفة بين مكتب برنامج العراق ووكالات وبرامج الأمم المتحدة، كما استمر المفتشون المستقلون في مجال الإمدادات الغذائية يرسلون تقاريرهم عن وصول السلع الممولة من حساب الـ ١٣ في المائة (ESC).

ثالثا - أنشطة المراقبة والرصد

ألف - معاينة الإمدادات الإنسانية والتصديق عليها

١٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت شركة كوتكنا إنسبكشن المساهمة (Cotecna Inspection S.A.) التي حلت محل شركة لويديز ريجستر بوصفها جهة وكلاء المعاينة المستقلين العاملين لحساب الأمم المتحدة للفتيش عن الإمدادات الإنسانية حتى ١ شباط/فبراير ١٩٩٩، التصديق على وصول الإمدادات الإنسانية عند نقاط الدخول في الوليد، وطربيل، وأم قصر، وزاخو، فضلا عن الإبلاغ عن وصول إمدادات إنسانية اشترتها وكالات وبرامج الأمم المتحدة للمحافظات الثلاث دهوك وإربيل والسليمانية. ولا يزال مكتب برنامج العراق يطلب الإذن لإنشاء مختبر متنقل في طربيل عملا بالتوصية الواردة في تقرير المؤرخ ١ شباط/فبراير ١٩٩٨ (S/1998/90) لتمكين وكلاء المعاينة المستقلين من إجراء اختبارات جودة داخل العراق. وحتى الآن، لم توافق حكومة العراق على ذلك معلنة أنه ليس هناك ما يبرر التكلفة الإضافية المترتبة على المختبر المتنقل.

باء - رصد قطع الغيار والمعدات النفطية

١٨ - وصلت العراق، منذ صدور تقرير الأخير، شحنات أخرى من قطع الغيار والمعدات النفطية التي تم شراؤها بموجب القرارات ١١٥٣ (١٩٩٨) و ١١٧٥ (١٩٩٨). ويتوقع أن تصل هذه الشحنات من البضائع بأعداد متزايدة خلال الشهور القليلة القادمة، عندما تصبح المعدات المطلوب تصنيعها متاحة. وعليه، يتوقع ازدياد قدرة شركة سيبولت التي يقع على عاتقها وعلى عاتق شركة كوتكنا مسؤولية الرصد الفعال لقطع الغيار والمعدات النفطية داخل العراق في إطار آلية الرصد المنشأة عملا بالقرار ١١٧٥ (١٩٩٨).

جيم - آلية الأمم المتحدة للمراقبة

١٩ - خلال الفترة المستعرضة، تم التأكيد بقدر أكبر على ضرورة وأهمية التعاون الوثيق بين العناصر الثلاثة لآلية المراقبة بهدف تحقيق أكبر قدر من الفعالية والكفاءة للآلية. ويتضح ذلك في قدرتها المحسنة للعمل بطريقة متكاملة، وفي عدد الأنشطة المشتركة التي بدأ الاضطلاع بها في شباط/فبراير ١٩٩٩.

٢٠ - وكما ذكرت في تقريرتي المؤرخ ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٩ (S/1999/187)، توقفت عمليات المراقبة التي يقوم بها الموظفون الدوليون بسبب نقلهم مؤقتاً في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ومنتصف كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ إلى موقع آخر. وخلال النصف الثاني من الفترة المشمولة بالتقرير، استؤنفت أنشطة المراقبة، وإن كان ذلك على أساس محدود أكثر. وفي كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ١٩٩٩ تم، بسبب الوضع الأمني غير المستتب، تقليص فترة زيارات المراقبة ومداها لضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة. واستؤنفت النشاط العادي في آذار/مارس ونيسان/أبريل ١٩٩٩، مع التأكيد في نفس الوقت على التدابير الاحتياطية. وما زال أعضاء وحدة المراقبين الموزعين على المناطق يلاحظون أنشطة محدودة، لا سيما في قطاعات الزراعة والتعليم، والصحة، نتيجة عدم توفر المرافقة الحكومية اللازمة. وأفادت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بوجود قيود مماثلة على مراقبتها للأنشطة في قطاع التعليم. فما زال عدد المراقبين من وزارة التعليم مقصوراً على أربعة مرافقين تم تقاسمهم بين وحدتين للمراقبة تابعتين للأمم المتحدة، ووكالتين، خلافاً للتأكيدات السابقة التي قدمتها وزارة الخارجية ومفادها أنه سيتم توفير عدد كاف من المراقبين. وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها منسق الشؤون الإنسانية في إثارة هذه المواضيع مع وزارة التعليم، تواصل الوزارة عدم تعاونها في مجال توفير العدد المناسب من المراقبين للقيام بعمليات المراقبة.

٢١ - وقام المراقبون القطاعيون التابعون لبرنامج الأغذية العالمي، خلال الفترة المستعرضة، بما مجموعه ٦٩٩ ٧٥ زيارة مراقبة. وبحلول ٣١ آذار/مارس ١٩٩٩، تم زيارة جميع وكلاء التوزيع في العراق وعددهم ٩٥٨ ٤٣. ويجري إعادة توزيع المراقبين لضمان استمرار عمليات المراقبة. وبحلول ٣١ آذار/مارس ١٩٩٩ أيضاً، غطت الزيارات المفاجئة ١١,٣ في المائة من جميع الأسر المعيشية في البلد، التي تم اختيارها وفقاً للنموذج الإحصائي. وأبلغت الحكومة برنامج الأغذية العالمي أنه تم مؤقتاً تعليق الزيارات المفاجئة إلى الأسر المعيشية في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وعليه، تم مضاعفة عدد الزيارات المفاجئة لوكلاء الأغذية في كانون الثاني/يناير من ٥٠٠ ٢ إلى ٥٠٠ ٥. ولم تتأثر أنشطة المراقبة التي يقوم بها برنامج الأغذية العالمي إلى المحافظات الشمالية الثلاث بالأحداث التي وقعت في وسط البلد وجنوبه. وقام منسق عمليات المراقبة لبرنامج الأغذية العالمي بمهمة في المحافظات الشمالية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ لتدارك التفاوت في فعالية التوزيع بين المحافظات الثلاث، وبين المنطقة الشمالية والمنطقتين الوسطى والجنوبية في العراق، كما لوحظ ذلك خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

٢٢ - وفي قطاع الزراعة، نفذت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) عدة أنشطة للمراقبة ومسوح، منها مسح عينّة لصحة الماشية والمستعملين النهائيين لإنتاج الدواجن ومسح بشأن آثار الجفاف الحالي على غلة المحاصيل وإنتاج المواشي. وفي قطاع المياه والصرف الصحي، جمعت اليونيسيف في شباط/فبراير ١٩٩٩ بيانات في محافظات ديالي وميسان ونيوى، وكذلك في مدينة بغداد، وذلك كجزء من عملية تقييم أثر البرنامج. وفي قطاع الكهرباء، نفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/إدارة الشؤون الاقتصادية الاجتماعية التابعة للأمم المتحدة ١٤٧ زيارة للمراقبة لمختلف محطات الطاقة، والمستودعات الرئيسية، والمحطات الفرعية أو المواقع التي يجري فيها التوزيع والتحويل في المحافظات الوسطى والجنوبية الـ ١٥. وكان القصد من هذه الزيارات دراسة كمية البضائع التي يتم استلامها وتطابقها مع مواصفات الأصناف على النحو المبين

في طلبات الشراء، وكذلك التأكد من وجود حاجة فعلية للأصناف المطلوبة، ومن مدى التقدم في التنفيذ وأثر المدخلات المقدمة في إطار البرنامج. وفي الشمال، استندت أنشطة المراقبة على معايير ومنهجية أعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للتأكد من الامتثال لإجراءات التوزيع، ومن موثوقية تركيب قطع الغيار والمعدات.

٢٣ - وقد قارب المسح الوطني لوفيات الأطفال والأمهات، الذي بدأته اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية في نهاية شباط/فبراير ١٩٩٩ في وسط وجنوب البلد، على الانتهاء. وقد اشتمل حجم العينة على ٢٤ ٠٠٠ أسرة معيشية، وجرى التنفيذ على يد ٨٧ فريقا لإجراء المقابلات على مدى فترة ٢٠ يوما. ويتولى خبير استشاري دولي حاليا وضع اللمسات النهائية على البيانات وتحليلها. ويجري حاليا إجراء مسح مماثل في المحافظات الشمالية الثلاث، يغطي ١٦ ٠٠٠ أسرة معيشية في ٢٤ منطقة و ٣٤ منطقة فرعية تم اختيارها عشوائيا.

٢٤ - وفي قطاع التعليم، أجرت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) زيارات لما مجموعه ٢٩٤ مدرسة وجامعة وكلية ومعهدا ومستودعا في الوسط والجنوب للتحقق من أثر مدخلات البرنامج ولمراقبة وصول السلع الأساسية وتوزيعها. وفي القطاع الفرعي للتعليم العالي، حددت وزارة التعليم العالي عمليات مراقبة اليونسكو ضمن منطقة مدينة بغداد، وذكرت أن سبب هذا التحديد هو الافتقار إلى وسائل النقل للمرافقين. وقد أوفدت اليونسكو مراقبا دوليا للمحافظات الشمالية الثلاث في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، قام منذ ذلك التاريخ بزيارة ١٤٧ مدرسة، و ٥ مستودعات، و ٣ ورش تابعة لسلطات التعليم المحلي، كما زار عدة معاهد.

رابعا - تنفيذ البرنامج: الفاعلية والإنصاف والكفاية

ألف - تنفيذ البرنامج في وسط وجنوب العراق

الأغذية

٢٥ - وصلت العراق منذ بداية البرنامج وحتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٩، مواد غذائية ومعدات لمناولة الأغذية تبلغ قيمتها ٧١٧ ٣٩٠ ٢١٣ ٣ دولارا، وزع منها ما قيمته ٨٧٦ ٠٦٤ ٧٨٥ ٢ دولارا (٨٦,٦ في المائة) على المستعملين النهائيين في وسط وجنوب البلد. وينصب النشاط في هذا القطاع خلال المرحلة الخامسة على توفير سلة أغذية قيمتها ٢ ٢٠٠ سَعر حراري في اليوم لكل بالغ مسجل.

٢٦ - وفي إطار المرحلتين الرابعة والخامسة، تم توخي توزيع سلة أغذية معززة تحتوي، بالإضافة إلى السلع الأساسية، على مسحوق الحليب الكامل الدسم و/أو الجبن للبالغين، وحبوب مرحلة الفطام للرضع، مع زيادة حصص الزيت النباتي والرضعات الصناعية. ونظرا لبطء تجمع البضائع، وزع الحليب والجبن المخصصان للبالغين لأول مرة في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ١٩٩٩ على التوالي. أما حبوب الفطام

فقد أدرجت في الحصة اعتباراً من كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، مع زيادة حصة الرضعات الصناعية. وبصورة إجمالية، غطى توزيع سلة الأغذية الأساسية خلال شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ نسبة ٩٦ في المائة من الاحتياجات الأساسية لهذين الشهرين. أما سلة الأغذية الموزعة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل ١٩٩٩ فقد غطت ٩٤ في المائة من مجموع الاحتياجات المعززة لفترة هذه الأشهر الأربعة.

٢٧ - وبعد ٢٥ شهراً من التوزيع، ما زال من الصعب قياس الأثر التراكمي للحصص التي يوزعها البرنامج. وقد أدت سلة الأغذية الموزعة في إطار المراحل الثلاث الأولى للبرنامج إلى زيادة الاستهلاك اليومي من السعرات الحرارية بنسبة ٦٠ في المائة واستهلاك البروتينات بنسبة ٦٥ في المائة عما كانت عليه الحصص السابقة على الصعيد الوطني، مما يظهر كسباً صافياً بالمقارنة مع الفترة السابقة للبرنامج. وكان من المنتظر أن تؤدي عمليات التوزيع في إطار المرحلة الخامسة إلى زيادة استهلاك السعرات الحرارية والبروتينات والكالسيوم بنسبة ٨ في المائة و ٩ في المائة و ١٣٧ في المائة، على التوالي.

٢٨ - ونتيجة لمحدودية المخزون من البقول والزيت النباتي والملح ومنتجات الألبان، لم تتمكن الحكومة من الإعلان عن سلة أغذية كاملة لأي من الأشهر قيد الاستعراض. وقد نقصت قيمة السعرات الحرارية لسلة الأغذية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. ويعزى انخفاض السعرات الحرارية في سلة الأغذية إلى حالات التأخر في وصول السلع، وإلى تقديم عقود بكميات غير كافية لعدد من السلع. أما الطلبات الخاصة بالبقول في المرحلتين الرابعة والخامسة فقد استنفدت ٢٥ في المائة فقط من الحصة المتفق عليها؛ واستنفدت طلبات زيت الطهي ٧٢ في المائة فقط من الحصة المتفق عليها؛ وأما الطلبات الخاصة بالحليب والجبن فقد استنفدت ٦٨ في المائة فقط من الحصة المتفق عليها.

٢٩ - ولم تحدث حالات تأخير يذكر في التوزيع الشهري لسلة الأغذية. وتشير التحقيقات الموقعية التي أجراها مراقبو برنامج الأغذية العالمي في وسط وجنوب البلد إلى أن ما لا يقل عن ٩٧ في المائة من وكلاء التوزيع و ٩٨ في المائة من الأسر المعيشية قد تلقوا حصصهم الشهرية كاملة خلال دورة التوزيع المحددة. وحدث تحسن ملحوظ في كفاءة التوزيع في الوسط والجنوب خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٣٠ - وكما كان الحال في الماضي، حظيت سلع سلة الأغذية في الوسط والجنوب بقبول أوسع نطاقاً مما عليه في الشمال. وكانت أكثر السلع تقبلاً، على وجه العموم، الملح والسكر والحليب، في حين كان أقلها قبولاً الشاي، الذي اعتبر خفيفاً ولا يفني بعادات الاستهلاك المحلي. وما زالت المراقبة الموقعية تشير إلى معدل استهلاك أسرع في الوسط والجنوب. وما زال الملح أسرع أصناف سلة الأغذية استهلاكاً في الوسط والجنوب وفي الشمال، في حين أن طحين القمح والسكر يُستهلكان بسرعة أقل.

الصحة والتغذية

٣١ - وصلت العراق، منذ بدء البرنامج وحتى ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٩، كميات من الأدوية والإمدادات جرى شراؤها في إطار اتفاق الشراء بالجملة تبلغ قيمتها ٦٨٥ ٣٥١ ٥٧٠ دولارا وزع منها ما قيمته ٢٨٢ ٢٧٣ ٢٤٧ دولارا (٤٣,٣ في المائة) على المستعملين النهائيين في وسط وجنوب البلاد. وينصب محور النشاط في هذا القطاع على توفير مجموعة واسعة من الأدوية والمعدات الطبية ومعدات طب الأسنان وتقديم الدعم لعملية توزيع هذه الإمدادات.

٣٢ - وظلت منظمة الصحة العالمية تعمل مع كيماديا، وهي الشركة العراقية العامة لاستيراد العقاقير، لحوسبة نظامها لإدارة العقاقير، وذلك كجزء من برنامجها للدعم التقني للسياسة المتعلقة بالعقاقير وإدارتها أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. ويتوقع الانتهاء من هذا العمل بنهاية عام ١٩٩٩. ونظرا لأوجه التضارب في قاعدة البيانات بين كيماديا ومكتب برنامج العراق ومنظمة الصحة العالمية، تعهدت هذه الأخيرة باستعراض جميع عناصر قاعدة البيانات لفترة البرنامج بأكملها. واستطاعت منظمة الصحة العالمية، حتى الآن، التحقق من البيانات في جميع المستودعات، وكذلك من خطابات الاعتماد. وبالإضافة إلى ذلك، أعدت قائمة مرجعية بالأدوية تحتوي على رموز موحدة من أجل توحيد البيانات في جميع المستويات.

٣٣ - وكان متوسط فترة التأخير في توزيع الإمدادات والمعدات الطبية من مستودعات كيماديا المركزية إلى مرافق الاستعمال النهائي نحو ثلاثة أشهر فيما يتعلق بالمواد التي تقصتها منظمة الصحة العالمية في الفترة المشمولة بالتقرير. بيد أنه بعد أن ارتفعت قيمة العقاقير والإمدادات والمعدات الطبية التي لا تزال في المستودعات إلى ٣٠٠ مليون دولار تقريبا، زاد القلق بشأن كفاءة التوزيع. وتقوم منظومة الأمم المتحدة في الوقت الحالي، في سعي منها لإيجاد حل للاختناقات في التوزيع، بإجراء استعراض مكثف للمشكلة، وذلك بإجراء مشاورات وثيقة مع حكومة العراق. وجرى تكثيف الجهود لزيادة كفاءة كيماديا على إدارة العقاقير والإمدادات الطبية الأخرى ولا سيما تعزيز قدرتها على تسجيل هذه المواد ووضع خطط لها وتوزيعها. والأسباب التي أدت إلى الاختناقات في التوزيع متعددة ومعقدة. وأحد الأسباب الرئيسية هو تدني الاختصاص المهني وانعدام الحوافز، مما يشير إلى ضرورة تنفيذ برنامج للتطوير والتدريب في مجال الموارد البشرية في القطاع الصحي. وأدى الوصول الفجائي للإمدادات أيضا إلى وجود الاختناقات، نظرا لأن السلع المتوقع وصولها في مراحل سابقة بدأت تصل في نفس وقت وصول السلع التي جرى طلبها مؤخرا. وبالإضافة إلى ذلك، شملت عمليات التسليم الأخيرة معدات وقطع غيار أضخم حجما، مما أرقى قدرة مستودعات كيماديا وأثّر على إدخال البيانات في حينه.

٣٤ - وأفادت منظمة الصحة العالمية أن مستودعات كيماديا تعمل بنسبة تتراوح بين ٢٠ و ٣٥ في المائة من الطاقة التي كانت تعمل بها قبل فرض الجزاءات. وتفتقر المستودعات إلى معدات التعبئة الملائمة وإلى المواصلات اللازمة لنقل الإمدادات إلى مرافق المستعملين النهائيين. وهناك شرط قانوني في العراق وهو ضرورة اختبار جميع الأدوية والإمدادات الطبية الواردة للتأكد من جودتها. بيد أن محدودية القدرة على الرقابة وتزايد عدد الأصناف التي تصل إلى البلاد يعملان على زيادة حالات التأخير. وفضلا عن ذلك، فإن

توفر منتجات تحمل أسماء تجارية عديدة لنوع واحد من الأدوية إنما يزيد من تعقيد السيطرة على العقاقير واستخدامها على جميع المستويات. وكانت منظمة الصحة العالمية قد أبلغت عن حدوث زيادة في متوسط فترة تأخر اختبار الجودة تتراوح بين أسبوعين في بداية البرنامج وأربعة أسابيع في الربع الأول من عام ١٩٩٩. كما أن تركيب وتشغيل بعض المعدات يتوقف على وصول الأجزاء المكملة وعلى وصول موظفين فنيين من الشركات الموردة.

٣٥ - وتشير عمليات المراقبة الأخيرة التي قامت بها منظمة الصحة العالمية إلى توفر الأدوية في المستشفيات والعيادات العامة في وسط وجنوب البلاد أكثر من توفرها في المراكز الصحية وصيديات الأمراض المزمنة. وتواجه هذه الأخيرة نقصاً في خمسة أو ستة عقاقير أساسية بسبب تغيير علاج المرضى من نوع من العقاقير إلى نوع آخر تصاحبه آثار جانبية أقل، مما أسفر عن زيادة مخزون بعض الأدوية ونقص في أدوية أخرى. وتبيّن الملاحظات في كل من آذار/ مارس ونيسان/أبريل ١٩٩٩ أن الأدوية الموزعة لعلاج الأمراض المزمنة تغطي ما يتراوح بين ٣٠ و ٦٠ في المائة من الاحتياجات الفعلية، وهي نسبة تقل بدرجة كبيرة عن الأرقام السابقة. وفي حين يستمر المرضى الداخليين بالمستشفيات في تلقي العلاج الشهري بالكامل، فإن النصف فقط من المرضى الخارجيين يتلقى نفس هذا القدر.

٣٦ - ويعتبر حجم سوء التغذية عاملاً حاسماً بالنسبة لصحة السكان. وبناءً على مسح حالة التغذية التي أجرتها اليونيسيف بالتعاون مع وزارة الصحة، فإن درجة تفشي سوء التغذية العام في وسط العراق وجنوبه لم تتغير إلا بقدر طفيف خلال السنتين الماضيتين. ووجد أن سوء التغذية العام (نسبة الوزن إلى السن) متفش في ١٤,١ في المائة من الرضع في عام ١٩٩٦، وفي ١٤,٧ في المائة من الرضع في أواخر عام ١٩٩٧، وفي ١٤,٧ في المائة من الرضع في أحدث مسح أجري في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. كما وجد أن سوء التغذية العام بين الأطفال دون سن الخامسة في وسط وجنوب البلد متفش في ٢٣,٤ في المائة من الأطفال في عام ١٩٩٦، وفي ٢٤,٧ في المائة من الأطفال في عام ١٩٩٧، وفي ٢٢,٨ في المائة من الأطفال في أحدث مسح أجري في آذار/ مارس ١٩٩٨. وعلى الرغم من عدم حدوث انخفاض كبير في معدل سوء التغذية لدى الرضع أو لدى الأطفال دون سن الخامسة، فقد استقرت معدلات التفشي المرتفعة السابقة، وإن كان عند مستوى مرتفع غير مقبول. وأجرت اليونيسيف مسحاً عن حالة التغذية أثناء الجولة الثانية لأيام التحصين الوطني ضد شلل الأطفال في نيسان/أبريل ١٩٩٩ شملت ١٢٧ مركزاً للرعاية الصحية الأولية. وقد انتهى العمل الميداني وبدأ إدخال البيانات. ونظراً لأن الفئة العمرية الخاضعة للتحصين ضد شلل الأطفال هي فئة محدودة عموماً (صفر - ٦ أشهر) فإن المسوح لن يعول عليها إلا فيما يتعلق بتفشي سوء التغذية بين الرضع.

٣٧ - وترمي خطة التوزيع المعززة (المرحلة الرابعة) والمرحلة الخامسة إلى توزيع ما قيمته ٨ ملايين دولار من البسكويت الغني بالبروتينات على الحوامل والمرضعات، و ٥٠٠ طن من الحليب العلاجي وهو ما قيمته نحو ٢,٨ مليون دولار للمرحلة. وكانت وزارة الصحة قد وقّعت، حتى ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٩، أربعة عقود لاستيراد الحليب العلاجي وثلاثة عقود من أجل البسكويت الغني بالبروتينات. وبلغت قيمة العقد الأول ١٠٠ ٦٩٢ ١٠ دولار لشراء البسكويت الغني بالبروتينات وتلقته لجنة مجلس الأمن في ٣ آذار/ مارس ١٩٩٩

ووافقت عليه في ٩ آذار/ مارس ١٩٩٩، لكن الإمدادات لم تصل إلى البلاد حتى الآن. وبالإضافة إلى ذلك، أبرمت وزارة الصحة عقوداً مع موردين، تشمل إجمالي كمية الحليب العلاجي المعتمدة أثناء المرحلة الرابعة وقدرها ١ ٥٠٠ طن. إلا أنه لم ترد طلبات جديدة بالنسبة للمرحلة الرابعة أو الخامسة منذ يوم ٣ آذار/ مارس ١٩٩٩. ويمثل ذلك ما يزيد قليلاً عن ١٥ في المائة من الاعتمادات الإجمالية المخصصة للسلعتين الغذائييتين المستهدفتين في المرحلتين الرابعة والخامسة.

المياه والصرف الصحي

٣٨ - وصلت العراق منذ بدء البرنامج وحتى ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٩ لوازم لقطاع المياه والصرف الصحي في وسط العراق وجنوبه بلغت قيمتها ٥٣٨ ٧٩١ ٥٦ دولاراً منها ما قيمته ٣٥٣ ١٤٦ ٢٥ دولار (٤٤ في المائة) تم تركيبها في المواقع أو سلمت إلى المستعملين النهائيين. وتمثل محور النشاط في هذا القطاع في تحسين كمية ونوعية المياه في المناطق الحضرية بصيانة مواقع المعالجة القائمة وتوفير الحد الأدنى من العناصر اللازمة لتشغيل شبكات المجاري في المدن. وفي المناطق الريفية تمثل محور النشاط في زيادة توفير المياه المعالجة، وذلك بتركيب وحدات صغيرة لمعالجة المياه على نطاق أصغر.

٣٩ - ويتألف نظام المياه في وسط العراق وجنوبه من ٢١٨ محطة تقليدية لمعالجة المياه، و ١ ١٩١ محطة صغيرة لمعالجة المياه، و ٥١ محطة لدفع المياه تخدم المستهلكين في المناطق الحضرية والريفية. وقد سُلّم حتى الآن ما مجموعه ٣٨٢ ١ مضخة، تمثل ثلث إجمالي المضخات التي وصلت إلى البلاد، على ٤٩٥ موقعاً من مواقع المشاريع من هذا النوع. كما تم توفير عدد أقل من قواطع الدوائر الكهربائية وغيرها من اللوازم. وفي محطات المعالجة التي تسلمت لوازم جمعت بين المضخات وقواطع الدوائر الكهربائية واللوازم الأخرى، زادت إنتاجية المياه بالتر للفردي في اليوم زيادة متواضعة. إلا أنه فيما يتعلق بكميات المياه المتاحة على مستوى المستعملين النهائيين، انخفضت نسبة التغطية بسبب تدهور شبكة التوزيع، والوصلات غير القانونية، وسوء استخدام المياه الذي يقدر بأكثر من ٥٠ في المائة في بغداد.

٤٠ - وفي محطات معالجة المياه في العراق، تستخدم مادتان كيماويتان لتنقية المياه، هما الكلور وكبريتات الألومنيوم (الشبة). وحتى ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٩ وصل إلى البلاد ٣٣٠ ٤ طناً من كبريتات الألومنيوم، تمثل ٣٢ في المائة من إجمالي الكمية المطلوبة، و ٣٠٣ ٦ أطنان من الكلور، تمثل ٧٥ في المائة من الكمية المطلوبة؛ و ١٠٠ طن من مسحوق التبييض، تمثل ٣٣ في المائة من الكمية المطلوبة. كما وصل أيضاً ما مجموعه ٦٧٤ مضخة لتقدير جرعات الشبة و ٣٠٣ مضخات للمعالجة بالكلور، وهذا يمثل نسبة ٩٦ في المائة و ١٠٠ في المائة من إجمالي الكميات المطلوبة. وبالتالي، بدأ تشغيل ٤٤٨ وحدة من مضخات تقدير جرعات الشبة وفي مضخات المعالجة الكيميائية وكذلك ٢٨٨ مضخة للمعالجة بالكلور.

٤١ - ويتألف نظام الصرف الصحي في العراق من ١٤ محطة لمعالجة مياه المجاري وحوالي ٢٥٠ محطة للضخ الرأسي لمياه المجاري وأكثر من ١ ٠٠٠ محطة ضخ مغمورة وآلاف الكيلومترات من المواسير التي تشكل شبكة جمع مياه المجاري. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، تم تركيب ما مجموعه ٦٠ مضخة رأسية

و ٦١ مضخة مغمورة كانت قد وصلت في وقت سابق، في مختلف المواقع في بغداد. وتم تزويد المنشأة العامة للمياه والمجاري بمركبات للضخ وبماكينات للنظافة تعمل بالضغط العالي ووحدات لتنظيف بالوعات المجاري بالدفع النافوري وصهاريج لتفريغ البيارات وذلك لاستخدامها في المناطق الواقعة خارج بغداد من أجل تنظيف شبكات مياه المجاري. واستخدمت الحفارات الخلفية بغرض الإصلاح والصيانة. وأفاد مراقبو الأمم المتحدة بأن كميات كبيرة من مياه المجاري غير المعالجة تصب في الأنهار نظرا لأن محطات معالجة مياه المجاري إما أنها متعطلة عن العمل أو أنها تعمل بكفاءة متدنية للغاية. ويتوقع حدوث مزيد من التدهور بسبب انعدام المعدات الكافية وقطع الغيار اللازمة.

٤٢ - وفي إطار البرنامج، تم تسليم كمية كبيرة من المعدات واللوازم، لم تتركب بسبب نقص الموارد النقدية اللازمة للتركيب السليم، وشراء المواد المتوفرة محليا، والقيام بالإصلاحات اللازمة. وزاد هذا الوضع من قيمة تدخل كل من اليونيسيف ولجنة الصليب الأحمر الدولية ومكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق والمنظمات غير الحكومية الدولية في تمويل تركيب المعدات التي وزعت على محطات المعالجة. وحيثما تم تركيب تلك المعدات بصورة فعالة، زادت الكفاءة العامة لمحطات معالجة المياه. ومن مسح لتقييم الأثر أجرته اليونيسيف خلال شهر شباط/فبراير ١٩٩٩ في محافظات ديالى وميسان ونيوى ومدينة بغداد، تبين حدوث زيادة عامة في كفاءة محطات معالجة المياه تراوحت من ٣,٢ في المائة في نيوى إلى ١٩,١ في المائة في ميسان. أما الكفاءة العامة الحالية فتتراوح مما يقرب من ٦٠ في المائة في نيوى إلى ٧٦ في المائة في بغداد.

٤٣ - وقامت اليونيسيف مؤخرا بإجراء دراسة خاصة لاستعراض أداء نسبة كبيرة من محطات معالجة المياه، والوحدات الصغيرة، ومحطات الدفع والضخ، ومحطات ضخ المجاري في محافظات نيوى وميسان وديالى وفي بغداد، ووضع المراقبون وصفا لمدى وفاء المهام الحرجة بالمعايير الدنيا، وقارنوا هذه النسب المتوية مع بيانات من عام ١٩٩٧. وتراوحت الزيادة في كفاءة محطات معالجة المياه بين نسبة ٣,٢ في المائة في نيوى و ١٩,١ في المائة في ميسان. وفي الوحدات الصغيرة، تراوح التغير في الأداء من زيادة بنسبة ٨,٦ في المائة في ديالى إلى هبوط بنسبة ١,٧ في المائة في ميسان. وربما زادت كفاءة الضخ العامة بصورة متواضعة، غير أن حصة السكان من المياه تباينت ولم تبد اتجاها واضحا. ففي بغداد، التي امتص فيها النمو السكاني وتدهور الشبكة معظم المكاسب التي تحققت من زيادة الكفاءة، انخفضت حصة الفرد من المياه من ٢١٨ لترا إلى ٢٠٠ لتر في اليوم. وفي ديالى، حال انقطاع الكهرباء لفترات طويلة دون تحقيق المحافظة أي مكاسب من زيادة الكفاءة، حيث انخفضت حصة الفرد من المياه بواقع ٣٠ في المائة. وعلى الرغم من حدوث زيادة في حصة الفرد في محافظات أخرى، ظلت التغطية في عام ١٩٩٩ بوجه عام مشابهة تقريبا للتغطية في عام ١٩٩٧.

٤٤ - وفيما يتعلق بنوعية المياه في محطات المعالجة، ساهم استمرار توافر كيماويات التنقية، خاصة غاز الكلور السائل، واستمرار الارتفاع النسبي لضغط المياه في الشبكة، في تحسين نوعية المياه في جميع المحافظات تقريبا. أما سبب استمرار تلوث المياه التي تصل إلى المستعملين النهائيين فيرجع أساسا إلى انقطاع التيار الكهربائي وتدهور حالة شبكة المياه. فانخفاض ضغط المياه نتيجة لانقطاع الكهرباء يسمح للملوثات باختراق الشبكة عبر الأجزاء المكسورة.

٤٥ - وتبين من الاختبار الشهري الذي تجريه وزارة الصحة أن نوعية المياه تحسنت بصورة متواضعة خلال عام ١٩٩٨. وتشير الأرقام الإجمالية على نطاق القطر إلى حدوث انخفاض في النسبة المئوية للعينات الملوثة، من ١٢ في المائة في الربع الأول إلى ٥ في المائة في الربع الأخير. بيد أنه لم يثبت بعد وجود صلة بين تحسن نتائج اختبار نوعية المياه وبين الإصابة بأمراض تنقلها المياه، استمر معدلها في الازدياد بالنسبة لأمراض معينة، رغم أن معدل الزيادة قد استقر فيما يبدو.

الزراعة

٤٦ - تتمثل أكثر القضايا إلحاحاً في القطاع الزراعي على نطاق القطر في الجفاف الشديد الذي يهدد الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية خلال الموسم الزراعي ١٩٩٨-١٩٩٩. وهذه القضية بحاجة إلى اهتمام عاجل. فقد شهد حوض نهر دجلة أدنى معدل لتدفق المياه تم تسجيله. ومن الممكن أن يتسبب الجفاف في حدوث خسائر في المحاصيل تقدر نسبتها بـ ٢٧ في المائة بالنسبة للقمح و ٦٣ في المائة بالنسبة للشعير في المناطق المروية بالأمطار في الوسط والجنوب. وبالنظر إلى هزال كثافة المحصول وذبوله، واستمرار سوء الأحوال الجوية منذ منتصف الموسم حتى الآن، فإن كل الدلائل تشير إلى فشل محصول القمح والشعير. كذلك، فإن صحة وإنتاج الماشية والدواجن سيتأثران تأثراً ضاراً بشح موارد الرعي. فسوف يزداد علف الماشية غلاء. وسوف يعمل نقص الإمدادات على زيادة أسعار منتجات الألبان واللحوم بالنسبة للمستهلك، وخفض قدرة السكان على إدرار الدخل. وسوف تصبح آبار الري وموارد المياه السطحية محدودة بفعل جفاف العديد من الينابيع والأنهار الموسمية. ونتيجة لذلك، سيؤدي نقص مياه الري إلى هبوط إنتاج وإنتاجية المحاصيل الصيفية.

٤٧ - ووصلت العراق، منذ بدء البرنامج وحتى ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٩، لوازم لقطاع الزراعة بلغت قيمتها ٢٨٥ ٣٣٥ ١١٨ دولاراً، منها ما قيمته ٧٧٩ ٢٩٥ ٤٠ دولاراً (٣٤ في المائة) تم تركيبها في المواقع أوتسليمها إلى المستعملين النهائيين. وينصب محور النشاط في هذا القطاع على توفير أجهزة ومعدات الزراعة والري، وكيمياويات رش الأراضي، ولقاحات الماشية للمزارعين، والفراريج، وبيض التفريخ، والكتاكيت التي عمرها يوم واحد، فضلاً عن تجديد مرافق إنتاج الدواجن.

٤٨ - وقد طرأ تحسن كبير على توقيت تسليم الكيماويات الزراعية خلال الفترة المستعرضة. وقد بلغت القيمة الإجمالية للكيماويات الزراعية التي تم تسليمها إلى البلد ٢٦,٦ مليون دولار، وازداد التوزيع الإجمالي للكيماويات الزراعية، ازدياداً كبيراً، خلال النصف الثاني من الفترة المشمولة بالتقرير. ومن مسح للمستعملين النهائيين أجري في آذار/ مارس ١٩٩٩ إلى جانب اختبارات موضعية، تبين أن كمية الكيماويات الزراعية المتوفرة على صعيد المحافظات قد تجاوزت الضعف. وتلقى الوكلاء أيضاً كميات ضخمة من الكيماويات الزراعية خلال شهر نيسان/أبريل ١٩٩٩. وقد أعادت الحكومة مؤخراً تطبيق نظام الوكلاء الخاصين، كجزء من قناة التوزيع، لبيع كيماويات زراعية منتقاة للمزارعين في محاولة لتحسين فرص الحصول على اللوازم وزيادة سرعة توزيعها، وذلك النظام مطبق حالياً في جميع أنحاء وسط البلد وجنوبه، رغم أن تأثيره الدقيق لن يتجلى إلا بعد فترة من الزمن. وتبين من مسح أولي أن المزارعين كانوا منقسمين تجاه مزايا

نظام التوزيع الجديد، حيث لم يؤيد التغيير سوى ما يزيد على ٦٠ في المائة، بينما أعرب ما يقل قليلا عن ٤٠ في المائة عن تحبيذهم للتوزيع عبر مخازن شركة الإمدادات الزراعية. ومن مسح للمستعملين النهائيين أجرته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في آذار/ مارس ١٩٩٩، تبين أن ٤٠٠٠ مضخة ري صغيرة تعمل بالديزل والبنزين قد تم توزيعها على محافظات الوسط والجنوب الـ ١٥، للمساعدة على مواصلة زراعة ٦٠ ٠٠٠ هكتار، وزيادة الإنتاج بنسبة ٨ إلى ١٠ في المائة.

٤٩ - وفي مجال صحة الماشية، انتقلت عقود إصلاح نظام سلسلة التبريد من المرحلة الرابعة إلى المرحلة الخامسة، وبالتالي فإن هذه الأصناف لم تصل بعد. وخلال الأشهر الثلاثة الماضية، صرفت المستودعات المركزية ٣٣ في المائة من كميات اللوازم الإجمالية. غير أن ٤٩ في المائة من إجمالي اللوازم التي وصلت ما زالت مخزونة في تلك المستودعات. وبسبب التنقل الموسمي للماشية، لا يزال من المستحيل الحصول على أرقام دقيقة لأعداد الماشية في كل محافظة. والمجلس العام للطب البيطري على استعداد لتنسيق إجراء تعداد فعال للماشية على نطاق القطر إذا توافرت مساعدة خارجية. وفي آذار/ مارس ١٩٩٩، أجرت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة مسحاً لصحة الماشية على عينات، شمل ١٢٨ مزارعاً في ست محافظات. وتبين من المسح أن حوالي ٦٨ في المائة من المزارعين الذين شملهم المسح قد حصلوا على الأدوية والخدمات اللازمة من عيادات حكومية، بينما اضطر ١٥ في المائة إلى اللجوء إلى القطاع الخاص. وأكد المسح أن مرض الحمى القلاعية يعتبر حالياً سبباً رئيسياً في خسائر الإنتاجية ونفوق الماشية. ووجد أن ٣١ في المائة من عينة الماشية المشمولة بالمسح مصابة بهذا المرض، مما يؤكد مدى حدته. ولم يتمكن المجلس من أن يجابه بفعالية تفشي المرض، وذلك لنقص التسهيلات التشخيصية، وقيود النقل، وعدم كفاية كميات اللقاحات. ففي إطار المرحلتين الأولى والرابعة، تم شراء واستخدام ما مجموعه ٥٠٠ ٠٠٠ جرعة من اللقاح، إلا أنها لم تحقق الأثر الوقائي اللازم في مواجهة حالة تفشي المرض التي شهدتها شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

٥٠ - وفي قطاع إنتاج الدواجن الفرعي، أنتجت ٥,٨٤ مليون بيضة لتفريخ الفراريج تم تلقيها حتى الآن - تمثل ٣٣ في المائة من الكمية المخصصة - ما يقدر بـ ٤٢٥ طناً مترياً من لحوم الدواجن المجمدة. ووفر هذا الناتج متوسطاً قدره ٣,٣ كيلوغراماً من اللحوم لـ ١,٣ مليون أسرة بسعر مدعوم قدره ٣٥٠ ١ ديناراً عراقياً للكيلوغرام. وفضلاً عن كميات لحوم الدواجن المحدودة التي أنتجت حتى الآن في إطار البرنامج، يوفر هذا القطاع الفرعي أيضاً مزايا غير مباشرة، منها توفير فرص عمل في كل مرحلة من مراحل إنتاج الفراريج. وفي آذار/ مارس ١٩٩٩، بلغ بيض تفريخ المرحلة الرابعة نهاية دورته الإنتاجية، وستبدأ الدورة من جديد لدى وصول بيض تفريخ فراريج المرحلة الخامسة. ونتيجة لقلّة الدواجن المعروضة للبيع من قبل مشتريها الأصليين في السوق المفتوحة، ارتفع سعر لحوم الدواجن عن السعر السابق البالغ ٨٠٠ ١ ديناراً عراقياً للكيلوغرام. ومن مسح للمستعملين النهائيين أجرته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في آذار/ مارس ١٩٩٩ في ٤٧ من المزارع الصغيرة والمتوسطة الـ ٣٠٠ المشتركة في برنامج زيادة إنتاج الدواجن، تبين أن ٥٥ في المائة من المزارع المشمولة بالمسح تقتصر على تربية فراريج البرنامج، بينما تقوم ٤٥ في المائة من المزارع بتربية فراريج البرنامج وفراريج غير البرامج. وهذه المزارع تعمل، في

المتوسط، بـ ٥٧ في المائة من طاقتها الإنتاجية الإجمالية، بينما تبين من تقييم أجري في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ أن مزارع التفرخ والمجازر تعمل بـ ١٤ في المائة و ٢٢ في المائة من طاقتها الإجمالية، على التوالي. أما القدرة على التفرخ، مقيسة على صعيد المزرعة، فبلغت ٧١ في المائة، وهي نسبة طبيعية يدخل فيها عاملا العقم وفقدان الأجنة الناجم عن سوء المناولة خلال النقل. أما نسبة النفوق البالغة ١٥ في المائة، مقيسة على صعيد المربين، فتعتبر مرتفعة مقارنة بالمعايير الصناعية الدولية، بسبب ارتفاع معدل الإصابة بالأمراض المعدية ونقص قطع الغيار اللازمة للتجديد. وعمل وصول كميات كافية من أدوية ولقاحات الدواجن، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على سد أوجه العجز القائمة. وكان معدل النفوق على صعيد المزرعة - وهو أقل من ١٠ في المائة للدورة - في حدود المعايير الصناعية. وسوف تسلم الدفعتان الثالثة والرابعة خلال أشهر الصيف الحارة. لذلك، ينتظر حدوث زيادة في خسائر الفراريج الحية وانخفاض في معدل التفرخ.

الكهرباء

٥١ - وصلت العراق منذ بداية البرنامج وحتى ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٩ معدات كهربائية تبلغ قيمتها ٧٥٤ ٤٧٢ ٩٠ دولارا وزع منها على مواقع المنشآت في وسط البلاد وجنوبها ما قيمته ٨٩ ٧٠٨ ٠٢٨ دولارا (٩٩ في المائة). وتركز النشاط في هذا القطاع على تسليم المعدات الكهربائية على ٢٢ محطة لتوليد الكهرباء وعلى إدارات الصيانة الأربع التابعة لهيئات توزيع الكهرباء، وذلك بهدف إبطاء تدهور الشبكة عن طريق تلبية الاحتياجات الطارئة.

٥٢ - وفي حين أن الهدف الرئيسي للبرنامج في إطار المراحل من الأولى إلى الثالثة هو الصيانة في حالات الطوارئ في محطات توليد الكهرباء، تم التأكيد في المرحلتين الرابعة والخامسة على إصلاح وحدات توليد الكهرباء في المحطات الرئيسية المختارة لتوليد الكهرباء وتعزيز القدرة على إنتاج الكهرباء من خلال إنشاء وحدات توليد إضافية، فضلا عن صيانة شبكات التوزيع والنقل. وتم بالفعل استلام ٨٧ في المائة من المواد التي تمت الموافقة عليها بالنسبة للمرحلة الأولى، و ٧٢ في المائة بالنسبة للمرحلة الثانية، و ٥٠ في المائة بالنسبة للمرحلة الثالثة و ٤ في المائة بالنسبة للمرحلة الرابعة، وتم توزيعها على محطات توليد الكهرباء ومواقع التوزيع. وتم تركيب ما يزيد على ٩٠ في المائة من معدات شبكات التوزيع المستلمة في مواقع تقع في الوسط والجنوب. وعلى الرغم من التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج، فإن كمية المعدات المستلمة ليست كافية لتلبية الاحتياجات الطارئة في مجال الصيانة. ونظرا لازدياد الطلب على الطاقة الكهربائية، لا تزال برامج زيادة التحميل تطبق على جميع أنواع المستهلكين في كامل أنحاء البلد.

٥٣ - وازدادت حالات انقطاع الكهرباء في بغداد من متوسط يتراوح بين ٤ و ٦ ساعات في اليوم إلى ما يزيد على ١٠ ساعات في اليوم بالنسبة لبغداد في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، وذلك على الرغم من أن حالات انقطاع الكهرباء تنخفض خلال أشهر الشتاء. وحاليا تبلغ حالات انقطاع الكهرباء في المتوسط ست ساعات في اليوم. وتسببت سلسلة من الأحداث المتتالية في زيادة التحميل خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهذا ما يؤكد أنه أصبح من الصعب جدا التنبؤ بظروف التشغيل. وأسفر تعطل أحد قواطع الدوائر

الكهربائية في محطة كهرباء بيجي (محافظة صلاح الدين) عن تعطل المحطة بأكملها فترة طويلة من الزمن. وفي الوقت الحاضر، لم يستأنف العمل إلا في أربع وحدات من الوحدات الست، وتبلغ طاقتها الإنتاجية نحو ٣٠ في المائة من القدرة الإنتاجية بعد التركيب. وتعين تعطيل إحدى وحدات محطة توليد كهرباء في المسيب (محافظة بابل) التي تبلغ طاقتها الإنتاجية ٣٠٠ ميغاوات بسبب تعطل عدد من ريش أحد التوربينات. ويبدو أن هذه المشكلة تعاني منها جميع الوحدات كما أبلغ عن ذلك مهندسو محطات التوليد، وربما يكون هناك خطأ تصميمي سيظل يتسبب في انقطاع الكهرباء في الوحدات في المستقبل. ووفقا لتقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، اللذين قاما بزيارة لمحطة الطاقة الكهربائية في الناصرية (محافظة ذي قار)، فإن هذه المحطة لا تولّد سوى ١٢ في المائة من قدرتها الإنتاجية بعد التركيب. ويتوقع أن يتحسن إنتاج المحطة بما قدره ٣٥٠ ميغاواط بعد الانتهاء من إصلاح الوحدتين التابعتين لها في نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٩. ويتبين من الزيارات الأخيرة إلى محطة الدورة (محافظة بغداد) ومحطة حرثة (محافظة البصرة) أن هاتين المحطتين الرئيسيتين لا تعملان سوى بنسبة ٣٦ في المائة و ٢٣ في المائة على التوالي من قدرتهما الإنتاجية بعد التركيب. وأسفر عطل في إحدى المحطات الفرعية في محافظة صلاح الدين عن انقطاع التيار الكهربائي فترة وجيزة في المحافظة بأكملها.

٥٤ - وإجمالاً، تضاعفت وتيرة التنفيذ خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ويعزى ذلك إلى التحسن في معدل تركيب المعدات وقطع الغيار على مستوى توزيع الكهرباء. ويتوقع تركيب ست وحدات إضافية تعمل بالتوربينات الغازية بمحطة توليد الكهرباء في ملا عبد الله بحلول نهاية آب/أغسطس ١٩٩٩ مما سيزيد ٢٢٠ ميغاوات في إنتاج الشبكة الوطنية. وبعد إصلاح الوحدتين التابعتين لمحطة توليد الكهرباء في الناصرية اللتين يتوقع أن يبلغ إنتاجهما ٣٥٠ ميغاوات، فضلاً عن إصلاح وحدات محطة بيجي ووحدات محطة توليد الكهرباء بالغاز في الموصل ويمكن أن يتحقق تحسن ملحوظ في إنتاج الطاقة على مستوى الشبكة الوطنية.

٥٥ - بيد أن وصول المواد التكميلية غير المنسق أدى إلى اختلال الجداول الزمنية المقررة لصيانة محطات توليد الكهرباء. والصعوبات المواجهة في مناولة المعدات في المستودعات، وعدم توفر الرافعات اللازمة ومعدات الاتصال في محطات توليد الكهرباء أعاقَت أيضاً عملية التنفيذ. ولا يزال من الصعب حتى الآن قياس أي تحسن ملحوظ في توليد الكهرباء يمكن عزوه إلى مدخلات البرنامج. ولم يتحسن إجمالي الإمداد بالطاقة على مستوى الشبكة، كما انخفض مستوى الاعتماد العام على الشبكة بسبب استمرار التدهور وازدياد الطلب في فترة الذروة خلال أشهر الصيف. ويتبين من نتائج تقييم فني رسمي أكدته جزئياً ملاحظات الأمم المتحدة، أن أي زيادة موضعية في إنتاج الطاقة يغطيها معدل التدهور العام في بقية العناصر بمحطات توليد الطاقة وأجزاء شبكة التوزيع. وبناءً على ذلك، سيتواصل تدهور محطات توليد الكهرباء وشبكة التوزيع في عام ١٩٩٩ بمعدل منخفض إلى أن يتم تنفيذ مشاريع الإصلاح في إطار المرحلتين الرابعة والخامسة وبناء قدرات توليد إضافية جديدة تعزز شبكة التوليد القائمة.

٥٦ - وارتفع عدد الحوادث التي يتعرض لها عمال الصيانة في قطاع الكهرباء إلى مستوى ينذر بالخطر. وتشير التقارير الأخيرة إلى وقوع ما مجموعه ١٣ حادثاً في محافظة البصرة وحدها، بما في ذلك ثلاث وفيات و ١٠ إصابات في عام ١٩٩٨؛ ومن ٩ حوادث أبلغ عنها في محافظة كربلاء في عام ١٩٩٨ كانت ثلاثة منها مميتة. وحدث ما مجموعه ٧١ إصابة لها علاقة بالحوادث التي وقعت في قطاع الكهرباء في عام ١٩٩٨، بما فيها وفيات وإصابات. ويمكن خفض عدد هذه الحوادث لو تم الترخيص باقتناء مواد مثل المعدات، والرافعات المتحركة، وأجهزة الاختبار، والخوذ، والأحزمة، والقفازات، ومعدات الاتصال، والأحذية.

التعليم

٥٧ - وصلت العراق منذ بداية البرنامج وحتى ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٩، إمدادات تعليمية قيمتها ٤٩٤ ٣١١ ٣٠ دولاراً، وزع منها ما قيمته ٩٤٤ ٦٩٨ ١٦ دولار (٥٥ في المائة) في جنوب ووسط البلاد. وتركزت الأنشطة في هذا القطاع على توفير المواد لترميم المدارس، ومواد إصلاح السبائك في المدارس، وأثاث حجرات التدريس، ولوازم القرطاسية، والمعينات التعليمية، ولوازم التربية البدنية ومواد لإصلاح مطبعة وزارة التعليم. ويتوقع أن يتركز النشاط في المرحلة الخامسة أساساً على شراء أثاث لحجرات التدريس وتوفير المعينات التعليمية لوزارة التعليم العالي.

٥٨ - ومسح تقييم لتأثير البرنامج أجرته اليونسكو واليونسيف ووحدة المراقبين الموزعين على المناطق في شباط/فبراير ١٩٩٩ ما مجموعه ١٥٧ مدرسة ابتدائية ومتوسطة أو ثانوية في خمس محافظات هي بغداد، والبصرة وميسان وصلاح الدين ونيوى. وأظهر تقييم سابق أجري في هذه المحافظات نفسها في أوائل عام ١٩٩٧ أن ٦٥ في المائة من المرافق التابعة لكل مدرسة من المدارس التي شملها المسح كانت تتوفر فيها شروط تعليمية مأمونة قبل تسليم السلع المطلوبة بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). وتشير الدراسة الأخيرة إلى ازدياد تدهور الهياكل الأساسية للمدارس إذ أنه لم يعد هناك سوى ٥٤ في المائة من مرافق المدارس المشمولة بالمسح تتوفر فيها أوضاع تعليمية مأمونة للطلاب والمدرسين. ويظهر تدهور المباني بشكل واضح في مرافق المياه والصرف الصحي، والملاعب، وقاعات التدريس، والسقوف، والجدران، والأسطح والمنشآت الكهربائية الأساسية. ومن بين جميع المحافظات التي شملها المسح فإن مدارس البصرة وميسان هي الأكثر تدهوراً. وتم إصلاح ١٣ في المائة من المدارس المشمولة بالمسح في الوسط والجنوب من مدخلات البرنامج، في حين تم إصلاح ١٤ في المائة من المدارس بمواد من مصادر أخرى.

٥٩ - ويتبين من نتائج المسح أن المدارس في الوسط والجنوب تواجه نقصاً حاداً في المواد الأساسية اللازمة لتهيئة الظروف المناسبة للتدريس والتعلم. وبالنسبة لعينة المدارس التي تمت زيارتها في المحافظات الخمس، يتوفر في المدارس العادية ٥٥ في المائة من مقاعد الدراسة اللازمة، و ٢٣ في المائة من الحد الأدنى من مواد التدريس اللازمة لقاعات التدريس و ٦٤ في المائة من الكتب المدرسية اللازمة. ويتوفر في المدارس العادية ٨٢ في المائة من السبورات اللازمة. وربما يعزى ذلك إلى أن وزارة التعليم أكدت على استعمال المواد الجاهزة مثل السبورات التي يسهل اقتناؤها وتركيبها. ولم يؤثر تأكيد الحكومة على اقتناء أثاث قاعات التدريس وترميم مدارس التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي في الوسط والجنوب، كما

شهدت ذلك المراحل الأربع الأولى، سوى تأثيراً طفيفاً للغاية على نسبة الحضور العامة وعلى نوعية التعليم. وفي ضوء ذلك، حاول مكتب منسق الشؤون الإنسانية في العراق في مناقشاته مع وزارة التعليم أن يقنع الحكومة بضرورة زيادة التركيز على اقتناء الكتب الدراسية والمعينات التعليمية.

٦٠ - وكما أعلن سابقاً فإن البطء في تسليم المدخلات إلى هذا القطاع يعزى إلى عدم توفر وسائل النقل، فضلاً عن انعدام الموارد اللازمة للتركيب. ورفضت وزارة التعليم الشاحنات التي طلبت في إطار المرحلة الثالثة لهذا الغرض لأنها لا تلبي المواصفات المحددة في العقد. ويجري التفاوض بشأن المواصفات المطلوبة مع الجهة الممونة.

٦١ - وفيما يتعلق بالقطاع الفرعي للتعليم العالي، تشمل إمدادات البرنامج الورق، والكتب الطبية، والمجلات العلمية، والكتب المدرسية الهندسية الأساسية، والمواد والمعدات التعليمية، والطابعات بالليزر، والمجاهر، وآلات النسخ بالتصوير الضوئي، ومعدات للطباعة، والمعدات الطبية، ومعدات طب الأسنان، والمعدات المخبرية والرياضية والترفيهية والأجهزة الكهربائية. وتم رصد ٢٤ في المائة من مجموع الاعتمادات المخصصة لقطاع التعليم في إطار المراحل من الأولى إلى الرابعة من البرنامج للتعليم العالي. وتراوحت درجة فعالية توزيع السلع إلى المستعملين النهائيين في هذا القطاع الفرعي ما بين ١٠٠ في المائة في إطار المرحلة الثانية و ١٩ في المائة في إطار المرحلة الرابعة.

تحسين دعم الاتصالات السلكية واللاسلكية الخاصة بالبرنامج الإنساني

٦٢ - رداً على تقرير الأمين العام التكميلي والقرار ١١٥٣ (١٩٩٨)، اقترحت حكومة العراق طائفة من القطاعات والأنشطة الإضافية لتمويلها في إطار البرنامج الإنساني من ضمنها الاتصالات السلكية واللاسلكية. كما أشارت وزارة المواصلات وأفاد به مراقبو الأمم المتحدة، فإن شدة رداءة خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية تؤثر سلباً في فعالية شراء اللوازم الإنسانية وتوزيعها.

٦٣ - واقترحت حكومة العراق في خطة التوزيع المعززة طائفة من المشاريع والمعدات غير أن علاقتها بزيادة خدمات البرنامج الإنساني لم تكن واضحة. وبالتالي، لم يكن في وسع الأمين العام الموافقة حينها على الاحتياجات المطلوبة من معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية أو تخصيص اعتماد محدد لها. وبغية إقامة قاعدة تقنية سليمة تستند إليها أي موافقة على معدات للاتصالات السلكية واللاسلكية في خطة التوزيع، دعت الأمم المتحدة السلطات العراقية المعنية إلى المشاركة في استعراض تقني. وقد أجرى هذا الاستعراض للأمم المتحدة خبراء من الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية في آب/أغسطس ١٩٩٨. وعلى أثر التأكيد بأن حكومة العراق قبلت تقرير خبراء الاتحاد، عرض المدير التنفيذي لمكتب برنامج العراق تقديم مساعدات إضافية، بحيث تتمكن وزارة النقل والمواصلات من تنقيح طلبها بما يتماشى مع بقية خطة التوزيع. وقامت وزارة الخارجية برفع هذا الطلب في نهاية الأمر إلى منسق الشؤون الإنسانية في ١ نيسان/أبريل ١٩٩٩. ووافق الأمين العام على الجزء السابع من المرحلة الخامسة لخطة التوزيع والخاص بالاتصالات السلكية واللاسلكية في ١٣ أيار/مايو ١٩٩٩ (انظر S/1999/559).

٦٤ - واشتملت الاحتياجات ذات الأولوية التي حددها الاستعراض التقني المشترك وأيدتها حكومة العراق في طلبها المنقح المتعلق بالمرحلة الخامسة على استبدال شبكة بغداد التناظرية للتوصيل الهاتفي بخطوط إرسال رقمية. وتضم الجهات المستفيدة المباشرة من هذا المشروع على مستوى المرافق المشاركة في البرنامج الإنساني ٣٤ مستشفى، و ٩٨ مركزاً لتوزيع الأدوية، و ٦ مراكز للحصص الغذائية، وعدة آلاف من وكلاء الأغذية. وسوف يشمل الاستبدال الكامل لمراكز بغداد الثلاثة لتحويل المكالمات الهاتفية المرافق التي تتصل وزارة الصحة وشركة كيماديا عن طريقها بباقي الدوائر الصحية في العراق وتشمل ١٣٢ مستشفى عاماً، و ٥٠٠ ١ مركز للرعاية الصحية الأولية و ٥٢ مستشفى خاصاً. وبغية زيادة فعالية الاتصال بين الوزارات الفنية في العراق وجهات التوريد التابعة لها تتوخى حكومة العراق استبدال مرافق الاتصالات الدولية التي لا يمكن الاعتماد عليها بمحطة أرضية جديدة، ومركز دولي لتحويل المكالمات الهاتفية ووصلة تناظرية دقيقة الموجات تربط بينهما. وسيجري الاضطلاع بمشاريع اتصالات مماثلة عندما تتوفر الأموال اللازمة. وستضطلع الأمم المتحدة بمشاريع شبيهة في المحافظات الشمالية الثلاث مع إيلاء الاعتبار المناسب لتوافق أنظمة الاتصالات السلكية واللاسلكية مع الأنظمة العاملة في المحافظات الخمس عشرة.

باء - تنفيذ البرنامج في دهوك وإربيل والسليمانية

الأغذية

٦٥ - حتى ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٩، وزعت على المحافظات الشمالية الثلاث مواد غذائية تبلغ قيمتها ٢٩٣ ٤٢٣ ٠٤٩ دولاراً وذلك في إطار اتفاق الشراء بالجملة الذي عقد مع حكومة العراق منذ بداية البرنامج. والنقطة التي يركّز عليها النشاط الجاري في هذا القطاع، الذي يوازيه نشاط مماثل ينفذ في الوسط والجنوب، هي توفير سلة غذائية خلال كل شهر من الأشهر الستة للمرحلة الخامسة، تعادل ٢٠٠ ٢ سعرة حرارية للشخص في اليوم، لجميع الأفراد المسجلين. وعلى غرار ما يحدث في الوسط/ الجنوب، بدأ في الشمال توزيع السلع الغذائية الإضافية في إطار برنامج السلة الغذائية المعززة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

٦٦ - ولم يكن للتطورات السياسية والعسكرية التي استجذبت في شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ أي آثار تذكر في تدفق الإمدادات الغذائية إلى الشمال خلال الفترة المشمولة بالتقرير. غير أن فعالية عمليات الشحن تأثرت بفعل المشاكل التي نجمت عن نوعية تعبئة بعض البضائع التي وردت خلال الأشهر القليلة الماضية. وقد أعاد برنامج الأغذية العالمي هذه البضائع إلى الحكومة. وبالإضافة إلى ذلك، ونظراً للانخفاض النسبي لمعدلات استلام سكان الشمال للحصص الغذائية الكاملة في أوقاتها المحددة، يبحث برنامج الأغذية العالمي عن طرائق لتحسين فعالية تسليم الأغذية، بحيث يضمن الانصاف في عمليات التوزيع التي يقوم بها البرنامج في جميع أنحاء العراق.

٦٧ - ولاحظ برنامج الأغذية العالمي من خلال عمليات التحقق التي أجراها في مناطق مختلفة تحسناً ملحوظاً في إرسال المواد من المستودعات أو الصوامع وتسليمها إلى وكلاء توزيع الدقيق خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إذ استلم ٩٥ في المائة منهم حصصهم الكاملة في الوقت المحدد. ويجري برنامج الأغذية العالمي في الوقت الراهن استعراضاً عاماً لآلية التسليم، علاوة على تعديل طرائق المراقبة والتحليل.

الصحة والتغذية

٦٨ - حتى ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٩، وصلت المعدات الطبية التي اشترتها مباشرة منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وقيمتها ٧٢٩ ٩٣٩ ٢٣ دولارا إلى المحافظات الشمالية الثلاث، ووزع منها ما قيمته ١١١ ٠١٦ ٢٢ دولارا (٩٢ في المائة) منذ بداية البرنامج. وحتى ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٩، لم يصل إلى الشمال إلا ما قيمته ٣١,٥ مليون دولار (٣٦ في المائة) من أصل الأدوية التي اشترت بالجملة والتي خُصص لها في المراحل الأربع الأولى ما قيمته ٨٨,٣ مليون دولار. وحتى ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٩، وصلت إلى المحافظات الشمالية الثلاث منذ بداية البرنامج مواد تغذية اشترتها اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي مباشرة قيمتها ٥٥٤ ٥٢٤ ١٧ دولارا، وزع منها ما قيمته ٧٦٨ ٧١٧ ١٥ دولارا (٨٩,٦ في المائة). وركّز النشاط في هذا القطاع على الإبقاء على تدفق الأدوية والمعدات الطبية بصورة يعول عليها، فضلا عن تزويد الأطفال الذين يعانون سوء التغذية، والحوامل والأمهات المرضعات بالحليب العلاجي والبسكويت الغني بالبروتينات.

٦٩ - وأنجزت منظمة الصحة العالمية تجديد ثلاثة مختبرات لمراقبة نوعية المياه، وأربع مدارس تمرّض، وورشة واحدة لإصلاح المعدات الطبية وتواصل استكمال تجديد قسمين في مستشفى إربيل التعليمي. كما وقعت عقدا لتصنيع الأثاث والمعدات محليا لمدارس التمرّض، والمستودعات وكليات الطب وطب الأسنان. ودعمت منظمة الصحة العالمية أيضا أنشطة التدريب في مجال مراقبة الأوبئة، ورفع مستوى المهارات والمعارف لدى مختلف موظفي قطاع الصحة في مجالات مكافحة الملاريا، ورصد نوعية المياه، والإحصاءات الحيوية في مجال الصحة، والوقاية من الكوليرا وإدارتها، وصحة الأم والطفل، من بين مجالات أخرى. وإضافة إلى ذلك، أصدرت بأعداد كبيرة بعض منشورات منظمة الصحة العالمية لتوزيعها على الموظفين في قطاع الصحة.

٧٠ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الأنشطة التي تنفذها اليونيسيف في القطاع الصحي في الشمال تركيزها على تعزيز خدمات صحة الأم والطفل في مرافق الصحة الأولية. وفي هذا السياق، أجريت جولتان في إطار اليوم الوطني للتحصين ضد شلل الأطفال، وجولتان في إطار حملات القضاء على شلل الأطفال، الأمر الذي وفر تغطية بلغت نسبتها ٩٥ في المائة. وعلى الرغم من النقص في لقاح "بي سي جي" ضد السل خلال القسم الأعظم من الفترة المشمولة بالتقرير، وردت في نيسان/أبريل ١٩٩٩، ٤٢ ٠٠٠ جرعة أسهمت في تخفيف حدة المشكلة. ولزيادة معدلات التغطية في مجال التحصين بلقاح التيتانوس أجرت اليونيسيف بالتعاون مع السلطات الصحية المحلية في المحافظات الشمالية الثلاث جولتين لحملات التحصين بلقاح التيتانوس شملت ٧١٦ ٥٦ امرأة في سن الحمل. فضلا عن ذلك، ولزيادة قدرات السلطات الصحية المحلية في مجال خدمات برنامج التحصين الموسع، شُيّدت ٤٦ غرفة للمولدات في ٤٦ مرفقا صحيا، و ٤ غرف مبردة. وأدى ذلك إلى تسهيل التخزين السليم للقاحات برنامج التحصين الموسع في المستودعات ومراكز التحصين. وجرى في الوقت نفسه تدريب ٥٢ موظفا في القطاع الصحي على مهارات التحصين، وعلى استخدام الجهاز والحواسيب في عمليات تخطيط القلب. وقامت اليونيسيف أيضا، بالتعاون مع الشركاء المنفذين، بتوزيع ٢٠٥ ٢ أطراف صناعية، وعكازات للأطفال المعوقين وكعوب مطاطية. وقدمت العلاج الطبيعي إلى ٤٧٥ ١ مريضا. وثمة ١٧٢ مريضا إضافيا، بمن فيهم أطفال دون سن ١٥ عاما، مسجلون لتلقي مزيد من العلاج. وقد وزعت الأطراف الصناعية على ٣٤ مريضا كما وزعت مواد خام لإصلاح هذه الأجهزة على ٥٣٤ مريضا. وأصلح ما مجموعه ٥٦٨ طرفا صناعيا.

٧١ - ويبيّن مسح الحالة التغذوية الذي أجرته اليونيسيف والسلطات الصحية المحلية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ أن انتشار سوء التغذية العام مستمر في اتجاهه نحو الانخفاض، من ١٩,٣ في المائة في آب/أغسطس ١٩٩٦ إلى ١٣,٦ في المائة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وبالمثل انخفضت نسبة انتشار سوء التغذية الحاد بين الأطفال دون سن الخامسة من ٢,٧ في المائة في نيسان/أبريل ١٩٩٨ إلى ١,٧ في المائة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. بينما ظلت نسبة انتشار سوء التغذية المزمن عند حوالي ٢٤ في المائة على مدار الأشهر الستة الماضية، وهو رقم مرتفع نسبياً بالنسبة للمنطقة. ويتجه انتشار جميع أنواع سوء التغذية (المزمن، والمؤدي إلى نقص الوزن، والحاد)، نحو الانخفاض تدريجياً منذ عام ١٩٩٦. وقد استمر هذا الانخفاض على مدى الأشهر الستة الماضية. وتعكس هذه النتائج استمرار التحسن في الممارسات الغذائية والتحكم في أمراض الإسهال والعدوى بين صغار الأطفال. ويرجع سبب انخفاض هذه النسب جزئياً إلى برنامج التغذية المستهدف، الذي تديره اليونيسيف بالتعاون مع السلطات الصحية المحلية فضلاً عن البرنامج التكميلي التابع لبرنامج الأغذية العالمي لتوزيع سلال حصص الإعاشة التكميلية للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية ولأسرهم.

٧٢ - ومنذ بدء البرنامج التغذوي في تموز/يوليه ١٩٩٧، تم إجمالاً على مدار الفترة توزيع ما مجموعه ٢٣٠ طناً من اللبن العلاجي و١٨٩ طناً من البسكويت الغني بالبروتينات على ١٧ ٧٧٠ طفلاً يعانون سوء التغذية الشديد، و ١١٦ ٠٠٠ طفلاً يعانون سوء التغذية المعتدل. وعلى مدار فترة الستة أشهر الماضية، تلقى ٢٠٠ ١٤ من الأطفال الذين يعانون سوء التغذية، منهم ١ ٠٠٠ طفل يعانون من سوء التغذية الشديد و ٢٠٠ ١٣ طفل يعانون من سوء التغذية المعتدل، دعماً في إطار البرنامج التغذوي التابع لليونيسيف. وقام برنامج الأغذية العالمي بتوزيع ٢٨ ٩٢٤ طناً مترياً من السلع الغذائية في إطار البرنامج التغذوي التابع له، منذ بدء ذلك البرنامج.

٧٣ - ونظراً لتخصيص أموال غير كافية لهذا القطاع الفرعي في إطار المرحلة الرابعة، تم تعديل البرنامج التغذوي التابع لبرنامج الأغذية العالمي خلال الفترة المشمولة بالتقرير لكفالة عدم تضرر المجموعات المستفيدة نتيجة للنقص المؤقت في توافر السلع الأساسية. وركز برنامج الأغذية العالمي مساعدته على أكثر فئات المستفيدين تضرراً بسوء التغذية وهم: الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية وأسرهم، والحوامل والمرضعات، والمرضى بالمستشفيات، ونزلاء المؤسسات الاجتماعية. ولكفالة تلقي هذه المجموعات الاحتياجات بشكل كامل أو شبه كامل، خفض برنامج الأغذية العالمي حصص الإعاشة التكميلية الموزعة على الأسر المعيشية التي تعيلها الإناث خلال الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ إلى كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وقد أعيد إدراج تلك الأسر المعيشية في قائمة الحالات في شباط/فبراير ١٩٩٩، وينبغي ملاحظة أنها ظلت تحصل على كامل حصص الإعاشة العامة المخصصة لها بموجب قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) خلال كامل الفترة المشمولة بالتقرير.

٧٤ - ودعمت اليونيسيف برنامج حماية الطفل في الشمال في إطار قطاع التغذية خلال المرحلة الثانية، وفي إطار قطاع الصحة خلال المرحلتين الثالثة والرابعة. وحتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٩، وصلت لوازم لبرنامج

حماية الطفل بلغت قيمتها ٦٧٤ ٢٢٧ ٣ دولارا إلى المحافظات الشمالية الثلاث منذ بدء البرنامج، سلم منها ما قيمته ٩٢٣ ٣٨٣ ١ دولارا (٤٢,٧ في المائة) إلى الجهات المعنية. ومنذ بدء هذا البرنامج، تم تدريب ما مجموعه ٥٨١ من الأخصائيين الاجتماعيين والمدرسين، والعاملين في مجال الرعاية من أجل تحسين جودة الخدمات المقدمة للأطفال المحرومين، تلقى ٤٠٤ فردا منهم، أو ما يعادل ٧٠ في المائة، تدريباً خلال فترة الأشهر الستة الماضية. وتقدم الخدمات للأطفال غير المصحوبين من خلال ٢٥ مركزاً سكنياً تحت إشراف السلطات المحلية. وقدم التدريب أيضاً لـ ١٦٣ من مديري ومشرفي الشؤون الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، جرى تنفيذ برنامج تدريبي شمل ٤٠ مدرسا وأخصائيا اجتماعيا و ٣٠ من آباء وأمهات الأطفال الذين يعانون الصمم والبكم. وقدمت اليونيسيف أيضاً دعماً لإعداد ٧٠٠ ملف للتوعية بالألغام لاستخدامها في الفصول الدراسية وفي المرافق المنتجة للأجهزة التقويمية والأطراف الصناعية اللازمة للأطفال المعوقين.

المياه والصرف الصحي

٧٥ - وصل منذ بدء البرنامج وحتى ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٩ ما قيمته ٣٧٣ ٩١٩ ٤٤ دولارا من اللوازم إلى قطاع المياه والصرف الصحي في المحافظات الشمالية الثلاث، ركّبت منها ما قيمته ٧١٨ ٢٤٧ ٣٤ دولارا (٧٦ في المائة) في بعض المواقع أو سلم إلى المستعملين النهائيين. وينصب نشاط اليونيسيف في هذا القطاع على تحسين المياه كما ونوعاً في المناطق الحضرية عن طريق إجراء الصيانة المنتظمة لمواقع المعالجة الحالية وشبكات المواسير، وعن طريق إدخال مرافق جديدة في المناطق الريفية لتحسين توافر المرافق الصحية والمياه النظيفة. وتقوم منظمة الصحة العالمية، بالتعاون مع اليونيسيف برصد مستويات تلوث المياه. وبسبب نقص التمويل لهذا القطاع في إطار المرحلة الرابعة، لم يمكن تنفيذ سوى مشاريع اليونيسيف الريفية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي. ويجري علاج هذه الحالة في إطار المرحلة الخامسة، التي تعطى الأولوية فيها للمشاريع الحضرية.

٧٦ - وتواصل اليونيسيف برنامجها لصيانة محطات المعالجة، واستبدال المضخات التالفة، وإجراء مسح لمواقع الارتشاح في شبكات التوزيع بالمناطق الحضرية وإصلاحها. وجرى استبدال ما مجموعه ٢٧١ مضخة منها ١٢٥ مضخة تم استبدالها في الأشهر الستة الماضية، أي حوالي ٥٠ في المائة. وتم إصلاح ومد ما يزيد عن ١٣٠ كيلومتراً من المواسير، منها ١١٠ كيلومتراً، أي ٧٤ في المائة، تم استكمالها في الأشهر الستة الماضية. وتم تركيب أو إتاحة ما مجموعه ٣٣ مولداً أو محولاً كهربائياً لتوفير الطاقة الكهربائية الاحتياطية لمحطات الضخ. ومتوافر بكثرة إمدادات الكلور وحجر الشبة. ويساعد هذا المزيج من المدخلات في توفير كميات متزايدة من المياه المعالجة لسكان المدن. وحتى الآن تم توزيع ما مجموعه ٣٢٨ طناً مترياً من الكلور في شكل غاز أو مسحوق و ١ ١٢٠ طناً مترياً من حجر الشبة على شبكات المياه في المحافظات الثلاث يستفيد منها ما يزيد عن ١,٢ مليون فرد.

٧٧ - وفي إطار المراحل الأولى حتى الثالثة، تم تركيب ٣٠٥ أجهزة للمعالجة بالكلور، أي بنسبة ٧٤ في المائة من جملة الأجهزة المزمع تركيبها وعددها ٤١٤ جهازاً، مما يعزز قدرة السلطات المحلية على توفير مياه الشرب المأمونة لنحو ٨٠٠ ٠٠٠ فرد في المناطق الحضرية وشبه الحضرية. ومن المخطط أن يتم في

إطار البرنامج تشييد أو إصلاح ما مجموعه ٢٧٥ محطة للمعالجة بالكلور في إطار المراحل الثلاث الأولى، وحتى الآن تم استكمال إصلاح وترميم ٩١ من المضخات ومحطات المعالجة بالكلور، أي ٢٢ في المائة، مما يحقق الفائدة لما يزيد عن ٢٨٠ ٠٠٠ فرد. وبالمثل، تم تجديد ٨ من المخازن ومحطات معالجة المياه.

٧٨ - وفي إطار المراحل الثلاث الأولى، تم تسليم ٢٠ شاحنة لنقل النفايات و ١١ شاحنة لنقل مياه المجاري تسع نحو ٦٠٠ طن من النفايات الصلبة والسائلة يوميا في جميع المدن الثلاث الرئيسية والبلدات المحيطة بها. وتم في إطار المرحلة الرابعة توفير عدد كبير من المركبات، بما في ذلك ١٣ شاحنة لنقل النفايات، و ٤ شاحنات لنقل مياه المجاري، و ٨ جرارات بمقطورة، واسطوانات تسوية يدويتان، جرافتان، وشاحنتان قلابتان. وقد عزز هذا الأسطول الصحي الإضافي قدرة السلطات المحلية بما يزيد عن ٥٠ في المائة. وفيما يتعلق بتشيد قنوات المجاري تم استكمال ما مجموعه ٤٤١ ٧ مترا.

٧٩ - وتعاون منظمة الصحة العالمية، كجزء من قطاع المياه والمرافق الصحية، مع السلطات الصحية المحلية في اختبار عينات المياه بمراكز المعالجة، وتظهر الاختبارات التي تمت في الآونة الأخيرة حدوث تحسن تدريجي. وقد انخفضت حالات التلوث بالبكتيريا من ٢٤ في المائة من عينات الاختبار منذ عام، إلى ١٣ في المائة من العينات منذ ستة أشهر، ثم إلى ١٠ في المائة من العينات في أقرب دورات الاختبار عهدا.

٨٠ - وتخطط اليونيسيف لتنفيذ ٧٨٠ مشروعا للمياه بالمناطق الريفية في إطار المراحل الأولى إلى الثالثة تم منها استكمال ٣٨٧ مشروعا أي بنسبة ٥٠ في المائة. وبالنسبة للمرافق الصحية الريفية، تخطط اليونيسيف لتشييد ٢٧٣ ٥ مرحاضا منزليا و ٧٥ مرحاضا عاما تم حتى وقت إعداد التقرير استكمال ٨١٨ ٢ مرحاضا منزليا منها، أي بنسبة ٥٣ في المائة، و ٦٠ مرحاضا عاما، أي بنسبة ٨٠ في المائة. وتتطور الحاجة إلى مشاريع المياه الريفية مع إعادة تأهيل المستوطنات، وتعمل اليونيسيف عن كثب مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) لاستكمال هذه الحاجات والوفاء بها. وقد وفر تشكيل اللجان الريفية الصيانة المحلية للمرافق اللازمة لنشر المعلومات بشأن النظافة الصحية وتصريف مياه المجاري بالشكل السليم. وتقدر اليونيسيف أن مشاريع المياه قد زادت من توافر المياه النقية من نحو ٢٥ لترا إلى ٥٠ لترا للفرد يوميا. وبالتالي، من المتوقع أن يزداد انتشار المياه من نسبة تبلغ نحو ٦٠ في المائة قبل تنفيذ البرنامج إلى نسبة تبلغ نحو ٧٥ في المائة، وأن تزيد المرافق الصحية من ٤٦ في المائة إلى ما يزيد عن ٥٢ في المائة.

الزراعة

٨١ - من المحتمل على ما ذكر في الفقرة ٤٦ أعلاه، أن يكون تأثير الجفاف في المحافظات الشمالية الثلاث، شديدا أيضا كتأثيره في الوسط والجنوب. ووفقا لدراسة استقصائية أجرتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في الآونة الأخيرة، سيحدث انخفاض يقدر بنسبة ١٧ و ٢٢ في المائة على التوالي في الأراضي المزروعة بالقمح والشعير، وسيحدث بالتالي انخفاض في المحصولين قدره ٩ و ١٤ في المائة.

وسيكون توليد الكهرباء بالطاقة المائية محدودا جدا، حيث أن مناسيب المياه بالخزانات آخذة في الانخفاض. وسيؤثر ذلك بالتالي بشكل سلبي على إنتاج الدواجن وعلى فعالية شبكات الري. ومن المتوقع أن يهدد الجفاف برنامج التشجير وستكون ثمة حاجة لبذل جهود هائلة لإنقاذ الشتلات في منطقة مستجمعات المياه بالسدود.

٨٢ - وفي ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٩، وصلت منذ بداية البرنامج لوازم قيمتها ٥٤٥ ٢٤٨ ٧٢ دولارا، تم منها تركيب ما قيمته ١٠٢ ٤٨٧ ٥٦ من الدولارات (٧٨ في المائة) بالمواقع أو تم تسليمها للمستعملين النهائيين. وينصب نشاط منظمة الفاو على توفير مجموعة من المدخلات الزراعية، بما في ذلك قطع الغيار والماكينات والمضخات والبذور والأسمدة، لحماية النباتات والقيام بحملات للمحافظة على صحة الماشية، وتنفيذ برنامج للتشجير، وترميم مرافق إنتاج الدواجن، وإصلاح الهياكل الأساسية اللازمة لخدمة الزراعة.

٨٣ - ولا يزال يوفر للحيوانات اللقاحات والعقاقير ضد الأمراض الشائعة مثل الجمرة، والجمرة العرضية، وجدري الغنم والماعز، والتسمم المعوي، وطاعون المواشي، والحمى القلاعية، والطفيليات الخارجية والداخلية. وتشهد المنطقة حاليا موجات من الإصابة بالحمى القلاعية وآفة المجترات الصغيرة، مما يؤدي إلى نفوق أعداد كبيرة من المجترات.

٨٤ - وقد جرى الانتهاء من إنشاء ثماني مشاتل حرجية في المحافظات الشمالية الثلاث لاستنبات ٣,٢ ملايين شتلة غابات. والهدف من ذلك هو إعادة تحريج المناطق المتأثرة بتدهور الطبيعة وتآكل التربة مع التركيز بصورة خاصة على مستجمعات مياه السدود والأنهار. وحتى ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٩، زرعت ١٥٠ ٠٠٠ شتلة غابات في ٢٢٥ هكتارا من مناطق مستجمعات المياه في سدود دوكان ودر بندخان ودهوك. وتم الشروع في دراسة استقصائية حرجية لتقييم الرصيد من الغابات.

٨٥ - وقد استفاد مزارعو الخضر والفاكهة والأرز من توفير مستلزمات الري. فحتى تاريخه، استفاد ٥٤٩ ٢ مزارعا يزرعون مساحة قدرها ٥٩٢ ٤ هكتارا من الأراضي الصالحة للزراعة، من الأثر التراكمي لتوافر المضخات والأنابيب المحمولة والمضخات والأنابيب المستخدمة في الري من الآبار، ومن إنشاء ٢٥ مشروع ري صغير النطاق، وإصلاح هياكل الري القائمة وصيانتها.

٨٦ - ولقد كان توزيع العلف واللقاحات والعقاقير للدواجن وتوزيع الدجاج البياض القوة الدافعة لإعادة تنشيط تربية الدواجن وزيادة توافر البروتين الحيواني للسكان وانخفاض أسعاره. فضلا عن إنشاء مشروع كبير للدواجن في محافظة دهوك، توجد حاليا ٣٠٠ مزرعة صغيرة ومتوسطة الحجم في طور الإنتاج، إلى جانب ٩ مزارع تفريخ و ٥ مجازر للدواجن هي الآن في طور التشغيل الكامل، بينما لم يكن يوجد قبل بدء البرنامج إلا ٢٥ مزرعة دجاج تعمل بصورة ضعيفة. ونتيجة لذلك، قلت أسعار السوق للكتاكيت التي عمرها يوم واحد بنسبة تزيد عن ٥٠ في المائة وقلت أسعار لحوم الفراريح الحية بنسبة تبلغ نحو ٣٠ في المائة.

٨٧ - ومن المفروض أن تؤدي إعادة التنشيط الراهنة لقطاع تجهيز الأغذية في نهاية المطاف إلى المساعدة على تحقيق الاستقرار لأسواق المحاصيل الزراعية، وزيادة فرص العمل، وتوليد الدخل. وقد جرى منح عقود لصنع معجون الطماطم ومركزات عصير الفواكه في محافظة إربيل وإنشاء مصانع لاستخلاص الزيوت النباتية وتجهيز الألبان في محافظة السليمانية. ويجري حالياً النظر في إنشاء مشاريع لتنشيط مصانع استخلاص الزيوت النباتية وتجهيز الألبان في دهوك وفي إنشاء مصنع لمربي الفاكهة في كوسنجق.

الكهرباء

٨٨ - وصلت إلى المحافظات الشمالية الثلاث منذ بدء البرنامج وحتى ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٩، معدات كهربائية تقدر قيمتها بـ ٢٣ ٠٥٠ ٠٢٣ دولاراً، منها معدات تبلغ قيمتها ٤٢٧ ٠٨٤ ١٧ دولاراً (٧٤ في المائة) جرى توزيعها على مواقع التركيب. وكان محور تركيز هذا النشاط هو وقف التدهور في شبكات التوزيع والنقل، فضلاً عن إصلاح محطتي توليد الطاقة الكهربائية في سدي دوكان ودريندخان ومحطة توليد الطوارئ في مدينة إربيل.

٨٩ - وقد جرى الانتهاء من استبدال مسامير التثبيت لبوابات تصريف الفائض لسد دريندخان، فضلاً عن تجديد آليات تشغيله. وتم بنجاح اختبار البوابات وهي جافة وسيجري اختبارها وهي مغمورة في المياه عندما ترتفع مناسيب المياه. وتقترب عملية ترميم الواجهة الصخرية المضادة لاتجاه التيار في السد من الاكتمال. وتم تسليم آلية رافعات بوابات أنابيب السفت ويجري حالياً تركيبها. وتم شراء المواد اللازمة لإصلاح تسريب أنابيب السفت ومن المنتظر أن يبدأ العمل قريباً.

٩٠ - وجرى تركيب ٤ مولدات تعمل بالديزل قدرة كل منها ٢,٢ ميغاواط، ستستخدم في إمداد التيار الكهربائي في حالات الطوارئ لمحطات ضخ المياه والمستشفيات في محافظة إربيل، ومن المنتظر أن يبدأ تشغيل تلك المولدات في نهاية أيار/ مايو ١٩٩٩. وجرى تركيب خط لنقل التيار الكهربائي بقدرة ٢٢ كيلو فولط إلى جانب محطة فرعية متنقلة متصلة به قدرتها ٥ ميغا فولط أمبير، وتم بث التيار به لتوفير الكهرباء بصورة يعول عليها لمحطة إفراز للإمداد بالمياه، التي توفر حصة كبيرة من المياه التي تمُد بها مدينة إربيل.

٩١ - وجرى الانتهاء من إصلاح محطات فرعية ثلاث في محافظة دهوك. وأنجزت المهمة الرئيسية المتمثلة في إعداد المواصفات لمحطة أزمير الفرعية في السليمانية والمحطة الفرعية لشمال إربيل، وهما محطتان جرى التخطيط لهما حديثاً، كما يجري تجهيز مناقصة لهاتين المحطتين ولمشاريع للتعاقد على تسليمهما جاهزتي الاستعمال.

٩٢ - وقد أحرز تقدم في إصلاح شبكة التوزيع، وإن كان هذا التقدم بطيئاً بسبب تأخر وصول المحولات واللوازم ذات الصلة. وقد جرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير تركيب ما مجموعه ٢٤٥ محول توزيع وتم في الميدان شراء المواد المساعدة التي تمس الحاجة إليها. وأنجز مسح شبكة التوزيع الذي أُجري لتحسين موثوقية الشبكة وكفاءتها وسيجري تحليل البيانات التي تم الحصول عليها باستخدام مجموعات برمجيات متخصصة.

٩٣ - ويشكل تدفق المياه إلى داخل خزاني سدي دوكان ودريندخان سببا للقلق، وذلك لأن الثلج لم يسقط على الجبال خلال الشتاء بكميات كبيرة مما أدى إلى قلة المياه الجارية فوق سطح الأرض في الفترة نيسان/أبريل وأيار/مايو ١٩٩٩. وقد كان متوسط تدفق المياه إلى خزان دوكان في الفترة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ إلى آذار/مارس ١٩٩٩ يبلغ ٩٧ مترا مكعبا في الثانية في مقابل متوسط طويل الأجل قدره ٢١٦ مترا مكعبا في الثانية، وكان هذا الرقم يبلغ في حالة خزان دريندخان ٦٥ مترا مكعبا في الثانية مقابل رقم طويل الأجل قدره ١٩١ مترا مكعبا في الثانية. واستنادا إلى الاتجاهات الراهنة، فإن متوسط التدفق للموسم السنوي ١٩٩٨-١٩٩٩ يقدر بـ ٨٥ مترا مكعبا في الثانية لخزان دوكان و ٤٥ مترا مكعبا في الثانية لخزان دريندخان. ولكي يتم توليد الكهرباء بالقدر المعتاد، لا بد أن يكون متوسط التدفق السنوي نحو ٢٠٠ متر مكعب في الثانية في حالة خزان دوكان و ١٨٠ مترا مكعبا في الثانية في حالة خزان دريندخان، علما بأن التدفقات الموسمية الحالية قد لا تفي بالمطلوب إلا بما مقداره ٤٢,٥ في المائة و ٢٥ في المائة على التوالي. وعلى هذا فإن انخفاض توليد الكهرباء خلال العام المقبل سيؤثر تأثيرا جسيما على أحوال المعيشة وسيؤدي إلى تفاقم الحالة الإنسانية. وفضلا عن ذلك، يجري في العادة تصريف كميات كبيرة من المياه من الخزائين لتلبية احتياجات الري خلال أشهر الصيف، الأمر الذي يمكن أن يزيد من انخفاض الطاقة الكلية المولدة خلال الشتاء.

٩٤ - وقد اكتمل وصول المعدات والمواد المشتراة في إطار المرحلة الأولى، في حين لا يزال البطء يكتنف وصول المعدات والمواد المشتراة في إطار المرحلتين الثانية والثالثة، الأمر الذي يؤثر على سرعة التنفيذ. ويجري حاليا إدخال تغييرات على طرائق تنفيذ البرنامج، وينتظر أن يعزز التنفيذ المباشر من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سرعة الشراء والتنفيذ. بيد أن الحالة العامة في قطاع الكهرباء لا تزال مدعاة لقلق شديد، والمنطقة بأسرها لا تزال تشهد نقصا حادا في الطاقة الكهربائية. ويجري حاليا تزويد محافظتي السليمانية وإربيل بالكهرباء المولدة من محطتي توليد موجودتين في السليمانية عن طريق شبكة نقل وتوزيع، بينما يجري إمداد محافظة دهوك بتيار كهربائي من الشبكة الحكومية المركزية يقل كثيرا عن القدر المطلوب. وتحتاج محطتا توليد الطاقة الكهرمائية في السليمانية حاجة ماسة إلى الإصلاح وهو ما يجري حاليا. وبالنظر إلى النقص العام للطاقة في المحافظات الشمالية الثلاث، ستجرى في الأشهر القليلة القادمة دراسة جدوى سيتم من خلالها تقييم شتى الخيارات في مجال توليد الطاقة. واستنادا إلى توصيات تلك الدراسة وبالتشاور مع الحكومة، من المتوقع أن يتم إنشاء محطات توليد. ويمضي التنفيذ قَدما بصورة متكافئة، وفقا لقوائم الأولويات التي أعدتها السلطات المسؤولة عن الكهرباء وتبعا لتوافر المواد المطلوبة.

التعليم

٩٥ - وصلت إلى المحافظات الشمالية الثلاث منذ بداية البرنامج وحتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٩، لوازم تعليمية قيمتها ٣٨١ ٤١٣ ٢٤ دولارا، سَلِمَ منها ما قيمته ٢٨٧ ٢٧ ١٨ دولارا (٧٣,٨ في المائة) إلى المدارس والمطابع. وقد انصب النشاط على إصلاح المدارس الابتدائية والثانوية، وبناء عدد محدود من المدارس الجديدة، وتوفير مكاتب للطلاب والمعلمين، إلى جانب اللوازم التعليمية الأخرى، ودعم مراكز تدريب المعلمين، والمساعدة في توسيع نطاق مرافق الطباعة، وتقديم الدعم للجامعات والمعاهد.

٩٦ - وقد أنتجت اليونسكو ما مجموعه ٤٨٠ ١١٤ مكتبا للطلاب و ٣ ٠٠٠ مكتب للهيئة التعليمية، ووزعت هذه المكاتب خلال المراحل الأولى إلى الثالثة. وقد تم حتى الآن، بموجب في إطار برنامجي اليونسيف واليونسكو المستقلين لإصلاح ٢٨١ مدرسة. وقد وزع ما إجماليه ٥٨ ١٩٠ مجموعة من المواد التعليمية كانت قد صدرت أوامر بشرائها في إطار المرحلتين الأولى والثانية. وسوف توزع في بداية السنة المدرسية ١٩٩٩-٢٠٠٠ مجموعات مدرسة إضافية تم اقتناؤها في إطار المرحلتين الثالثة والرابعة. وتفيد اليونسكو بتوزيع ٥٠٠ ٠٠٠ كتاب مدرسي للمرحلة الثانوية في المحافظات الشمالية، وذلك من أصل مليوني كتاب نص عليها اتفاق مبرم بين اليونسكو ووزارة التعليم في بغداد. ومن المنتظر أن تُطبع الكتب المدرسية المتبقية البالغ عددها ١,٥ مليون كتاب لدى وصول المواد إلى بغداد. وفي إطار المرحلة الثالثة، وزعت اليونسيف على المدارس ١٢ ٩٩٩ مدفأة تعمل بالكبروسين، و ٦ ١٦٠ سبورة. ويتوقع أن يفتتح في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ مصنع الطباشير الذي كلفت بإنجازه اليونسكو في إطار المرحلة الأولى. وفي غضون ذلك، قامت اليونسكو بتوزيع ٢,٥ مليون قطعة طباشير لسد الفجوة القائمة.

٩٧ - وفي إطار تقييم مشترك لأثر البرنامج أجري في شباط/فبراير ١٩٩٩، أجرت اليونسكو واليونسيف ووحدة المراقبين الموزعين على المناطق دراسة استقصائية شملت ما مجموعه ١٤٣ مدرسة ابتدائية وإعدادية أو ثانوية في إربيل ودهوك والسليمانية. وأظهرت نتائج الدراسة الاستقصائية أن المدارس كان لديها في المتوسط ٧٦ في المائة من عدد المكاتب اللازمة، و ٧٦ في المائة من الحد الأدنى المطلوب من مواد التدريس، و ٤٩ في المائة من العدد الأدنى اللازم من الكتب المدرسية، و ٨٨ في المائة من العدد الأدنى اللازم من السبورات. وقد طرأت تحسينات واضحة على المرافق المدرسية. ورغم أوجه النقص القائمة، أظهرت نتائج الدراسة الاستقصائية أن ٩٩ في المائة من المدارس التي شملها الاستقصاء تتلقى اللوازم البرنامجية.

٩٨ - وقد ساهمت أنشطة التدخل البرنامجي في إبطاء عجلة التدهور العام في المباني المدرسية، إذ استمر الاستثمار في المستويين الابتدائي والثانوي لمدة سنتين دراسيتين متتاليتين. وعلى المدى القصير، ساهم أيضا استمرار توافر المواد الأساسية الأدوات المعاونة الطلاب والمعلمين في ثبات نسبة الحضور في المدارس إلى حد ما، كما حسّن من المحيط المادي الذي تجرى فيه عملية التعلم والتدريس في المدارس.

٩٩ - وقد دعمت منظمة الصحة العالمية مشروعا لتعليم التمرّيز في إطار المرحلة الثانية، ومشروعا للتعليم العالي في إطار المرحلتين الرابعة والخامسة. وقد تم تجديد وتأسيس مدرستين للتمرّيز ودارين لإقامة الممرضات. كما تم اقتناء معدات التدريب ومواد التدريس والتعليم أو طباعتها. وعلى نفس الغرار، استمرت الأنشطة الرامية إلى الارتقاء بالمهارات التعليمية وتطوير المناهج. ويجري تسليم كليات الطب الدوريات والمراجع الطبية الخاصة بالتعليم العالي وصدرت أوامر لشراء المعدات لكليات الطب وطب الأسنان وغيرها من المؤسسات الصحية للموظفين الطبيين المعاونين. وتم تجديد مكتب كلية الطب في السليمانية.

إصلاح المستوطنات

١٠٠ - حتى ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٩، وصلت في المحافظات الشمالية الثلاث لوازم وأموال مخصصة لقطاع إصلاح المستوطنات قيمتها ٨٨٥ ٥٩٤ ٤٢ دولارا، استُخدم أو وزع منها ٨٣٦ ٧١٩ ٢٠ دولارا (٤٥ في المائة). وتركز محور النشاط على إصلاح المساكن والهياكل الأساسية والخدمات المجتمعية في المناطق الحضرية، وشبه الحضرية، والريفية، من أجل تشجيع المشردين داخليا على العودة إلى هذه الأماكن من تلقاء أنفسهم أو بمساعدتهم على ذلك، مما يمكنهم من الاستقرار الدائم.

١٠١ - ويتمثل النهج الذي يتبعه مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) في كل موقع اختيار للإصلاح في إعداد مجموعة من المدخلات بالتشاور مع السلطات المحلية. وقد تشمل هذه المجموعة توفير أماكن للإيواء أو وحدات سكنية وطائفة من المرافق الأخرى، من قبيل الطرق والجسور والمدارس وإمدادات المياه والصرف الصحي، وتقديم الخدمات للزراعة. ومن ثم، تشتمل المشاريع على طائفة من أنشطة التشييد المختلفة. ومن أصل ٦٠٨ مشاريع تم بدؤها، اكتمل ٢٩٩ مشروعا، ويوجد ٢٣٨ مشروعا تحت التشييد الفعلي، و ٧١ مشروعا في طور التخطيط أو تقديم العطاءات.

١٠٢ - ومن أبرز خدمات الدعم المقدمة للمراكز والقرى التي شملها الإصلاح توفير المرافق التعليمية والمرافق الصحية، وإمدادات المياه، وطرق الربط. ومن أصل ٢٢٣ مرافقا تعليميا مقرر توفيرها في إطار المراحل الخمس، اكتملت ١٠٦ من المرافق، ويوجد ٨٩ مرافقا تحت التشييد الفعلي و ٢٨ في طور التخطيط أو تقديم العطاءات. ومن أصل ١٢٦ مشروعا للمياه والصرف الصحي اكتمل ٥٧ مشروعا، ويوجد ٦٢ مشروعا تحت التشييد، وسبعة مشاريع في طور التخطيط أو طرح العطاءات. ومن المقرر إنشاء ما مجموعه ٨٣ طريقا للربط تغطي ٢٦٤ قرية، اكتمل منها ٤٨ طريقا، ويوجد ٢٤ طريقا في طور التشييد و ١١ في طور التخطيط. ومن بين المراكز الصحية المقررة البالغ عددها ٦٧ مركزا، اكتمل ٣١ مركزا، ويوجد ٢٥ مركزا في طور التشييد و ١١ في طور التخطيط. ومن المشاكل الرئيسية المستمرة أن المراكز الصحية تكتمل بخطى أسرع مما يمكن للسلطات المحلية ومنظمة الصحة العالمية أن مواكبته بتوفير الموظفين والمعدات.

١٠٣ - وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) استعراضا متعمقا للأثر المترتب على برامجه أظهر أنه تم توفير وحدات سكنية لـ ٣٠ ٠٠٠ شخص، ومدارس جديدة لـ ٥٠ ٠٠٠ طالب، وأن المراكز الصحية الجديدة توفر الخدمات لـ ٢٠٣ من القرى، كما زُودت ١١٤ قرية بشبكات مياه، وأصبح في الإمكان الوصول إلى ٢٦٤ قرية باستخدام طرق الربط. وفي الإجمال، تم منذ بدء البرنامج تزويد ١٠٥٠ قرية بالخدمات أو وحدات الإيواء، مما أفاد ٢٥٠ ٠٠٠ من سكان القرى. وقد تجاوز عدد المستفيدين في المناطق الحضرية وشبه الحضرية نصف مليون نسمة.

إزالة الألغام

١٠٤ - وصلت إلى المحافظات الشمالية الثلاث منذ بدء البرنامج وحتى ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٩ لوازم وأموال مخصصة لبرنامج إزالة الألغام قيمتها ٤٠٠ ٥٥٢ ١٠ دولار، جرى استخدام أو توزيع مبلغ قيمته ٥٢٦ ١٦٠ ٨ دولارا منها (٧٧ في المائة). وانصب تركيز هذا النشاط على تحديد مواقع حقول الألغام الموجودة، وتدريب

أخصائيي إزالة الألغام المحليين، وأفرقة المسح الميداني، وموظفي مركز الأطراف الصناعية، والاضطلاع بعمليات إزالة الألغام، وتوفير الدعم لضحايا الألغام.

١٠٥ - وقام المشروع، خلال النصف الثاني من الفترة المشمولة بالتقرير، بتدريب ١٥٠ أخصائياً إضافياً من الأخصائيين المحليين في مجال إزالة الألغام، و ٨ من المساعدين الطبيين، و ٢٦ من رؤساء الأفرقة مما نشأ عنه تشكيل ثلاثة أفرقة إضافية يتألف كل منها من ٣٧ شخصاً. وقد نشرت هذه الأفرقة لمدة شهر ولكن أوجه القصور في معدات الاتصالات والمشاكل التي ووجهت فيما يتعلق بصيانة كاشف الألغام الجديد اضطرت مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى سحب الأفرقة إلى أن يتم حسم الموقف مع وزارة الخارجية. وبالإضافة إلى ذلك، تم تنظيم فترة تدريبية مدتها شهر واحد لموظفي مركز الأطراف الصناعية في دهبوك. وبدأ تشغيل البرنامج الداخلي للرصد والتقييم بالاستعانة باثنين من أفرقة الرصد والتدريب تم توفير الموظفين لهما محلياً، كما بدأ تقييم واستخدام أفرقة الموظفين المحليين لإزالة الألغام يدوياً. وهناك الآن سبعة من أفرقة إزالة الألغام يدوياً يقتصر تكوينها على الموظفين المحليين.

١٠٦ - وفيما يتعلق بالعمليات، قام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع خلال هذه الفترة بإزالة الألغام من مساحة تبلغ ١٥١ ٤٥٩ متراً مربعاً من أراضي الزراعة والبساتين والأراضي السكنية ومناطق الرعي. وتمثل هذه المساحة نسبة ٧٢ في المائة من مجموع ناتج العمليات خلال فترة الأحد عشر شهراً منذ أيار/مايو ١٩٩٨. وبالإضافة إلى ذلك، تم خلال هذه الفترة تدمير ما يربو على ٤٢٠ ١ من الأجهزة المتفجرة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت أفرقة المسح من المستوى الأول، عموماً، بمسح ١١٠,٣ كيلومترات مربعة من حقول الألغام، وإجراء مقابلات مع ١٢٦ ٣ من المعاقين، بما في ذلك ضحايا الألغام. وقامت أفرقة المسح من المستوى الثاني، من الناحية التقنية، بمسح ٢٢٧ ٤٩٠ متراً مربعاً من حقول الألغام، وتم مسح ٨٢٨ ٢١٣ متراً مربعاً من حقول الألغام على المستوى الثالث وأعيدت المناطق إلى أصحابها. وقام مركز الأطراف الصناعية في حليجة وديانا بإنتاج وتركيب ٢٨٥ من الأطراف الصناعية، كما وفرا العلاج الطبيعي لـ ٦٧١ مريضاً، وصيانة الأطراف الصناعية لـ ٩٥ مريضاً، وتوفير أجهزة للمساعدة على المشي لـ ٦٩ مريضاً، ومعالجة ١٩٢ ١ من مرضى الحوادث ذات الصلة بالألغام.

١٠٧ - وقد نشأت الزيادة في إنتاجية البرنامج عن تحسين التدريبات والإدارة وتخصيص المهام والاستعانة بالكلاب في عملية إزالة الألغام. وقد نظم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عدداً من جلسات الإحاطة الإعلامية الخاصة بالمشاريع للسلطات المحلية على جميع المستويات في إطار سعي المكتب لتحسين أداء المشاريع وتحقيق الفهم والمشاركة بصورة أفضل في تحديد أولويات العمل.

خامساً - الملاحظات والتوصيات

١٠٨ - أود التأكيد على الملاحظات والتوصيات الواردة في التقرير الذي قدمته في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٩ إلى مجلس الأمن بشأن استعراض وتقييم تنفيذ البرنامج الإنساني (S/1999/481، الفقرات ١١٤-١٢٧).

المرفق الأول

حالة حسابات الأمم المتحدة المتعلقة ببرنامج العراق

١ - في ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٩، أودع في حساب المرحلة الخامسة مبلغ ٦٠٦,٤ مليون دولار من أصل مبلغ ٥,٢ بليون دولار المأذون به بموجب قرار مجلس الأمن ١٢١٠ (١٩٩٨)، وبذلك بلغ مجموع مبيعات النفط منذ بداية البرنامج ٩٩٣,٢ مليون دولار.

٢ - وفيما يلي توزيع إجمالي عائدات النفط المقبوضة منذ بدء البرنامج وحتى الآن، والنفقات المقابلة لها:

(أ) خصص مبلغ ٥٠٨ ٥ ملايين دولار لحكومة العراق لشراء الإمدادات الإنسانية على النحو المحدد في الفقرة ٨ (أ) من قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥). واستخدم مبلغ ١٠٤,٧ مليون دولار قيمة الفوائد المستحقة على هذا الحساب لشراء الإمدادات الإنسانية في المحافظات الوسطى والجنوبية. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك مبلغ ٢٣٨ مليون دولار مستحق السداد عن مشتريات بالجملة اشترتها حكومة العراق لشمال العراق ووزعها برنامج الأمم المتحدة الإنساني المشترك بين الوكالات. وبلغت قيمة خطابات الاعتماد التي أصدرها بنك باريس الأهلي نيابة عن الأمم المتحدة لدفع قيمة تلك الإمدادات للعراق ككل ٦١٠,٧ مليون دولار في إطار المراحل الأولى إلى الخامسة:

(ب) خُصص مبلغ ٣٥٠,٢ مليون دولار لشراء سلع إنسانية ليوزعها برنامج الأمم المتحدة الإنساني المشترك بين الوكالات في المحافظات الشمالية الثلاث، على النحو المحدد في الفقرة ٨ (ب) من قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥)، بالصيغة المنقحة بموجب الفقرة ٢ من قرار المجلس ١١٥٣ (١٩٩٨). وبلغت النفقات المسجلة للسلع الإنسانية الموافق عليها من لجنة مجلس الأمن ٨٨١,٦ مليون دولار:

(ج) حول مبلغ ٢٦٩ ٣ مليون دولار مباشرة إلى صندوق الأمم المتحدة للتعويضات، على النحو المحدد في الفقرة ٨ (ج) من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). وحتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، خصص ما مجموعه ١٢٥,٤ مليون دولار لتغطية النفقات التشغيلية للجنة التعويضات، ومبلغ ٧١٦,٢ مليون دولار لدفع الأقساط الأول والثاني والثالث والرابع والخامس من مطالبات الفئتين ألف وجيم:

(د) خصص مبلغ ٢٣٠ مليون دولار للنفقات التشغيلية والإدارية للأمم المتحدة المتعلقة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥)، على النحو المحدد في الفقرة ٨ (د) من ذلك القرار. وبلغت نفقات التكاليف الإدارية لجميع أجهزة الأمم المتحدة المشتركة في تنفيذ القرار ١٥٢,٩ مليون دولار:

(هـ) خصص مبلغ ٧٨ مليون دولار للجنة الخاصة للأمم المتحدة لنزع سلاح العراق لتغطية نفقاتها التشغيلية، على النحو المحدد في الفقرة ٨ (هـ) من القرار. وبلغت النفقات المتعلقة باللجنة ٥٥,٢ مليون دولار:

(و) خصص جانبا مبلغ ٤٢٥,٢ مليون دولار لتغطية تكاليف نقل النفط والمنتجات النفطية التي منشؤها العراق والمصدرة منه عبر خط أنابيب كركوك - يومورتاليك الذي يمر بتركيا، وفقا للفقرة ٨ (و) من القرار، وطبقا للإجراءات التي اعتمدها لجنة مجلس الأمن. ودفع ٣٣٨ مليون دولار من هذا المبلغ لحكومة تركيا؛

(ز) حول مبلغ ١٠٣,٩ مليون دولار مباشرة الى حساب الضمان الذي أنشئ عملا بالقرارين ٧٠٦ (١٩٩١) المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ١٩٩١، و٧١٢ (١٩٩١) المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، من أجل تسديد المبالغ المنصوص عليها في الفقرة ٦ من القرار ٧٧٨ (١٩٩٢) المؤرخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، على النحو المحدد في الفقرة ٨ (ز) من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) ولاحقا في الفقرة ٢٤ من تقرير المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (S/1996/978). ويبلغ مجموع المبالغ المسددة ٨٤,٣ مليون دولار.

المرفق الثاني

خطابات الاعتماد المتعلقة بعائدات النفط والإمدادات الإنسانية
حتى ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٩

عائدات النفط			
المرحلة	تاريخ آخر إيداع	عدد خطابات الاعتماد	قيمة خطابات الاعتماد من مبيعات النفط (بدولارات الولايات المتحدة)
الأولى	٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٨	١٢٣	٢ ١٤٩ ٨٠٦ ٣٩٥,٩٩
الثانية	٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨	١٣٠	٢ ١٢٤ ٥٦٩ ٧٨٨,٢٦
الثالثة	٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨	١٨٦	٢ ٠٨٥ ٣٢٦ ٣٤٥,٢٥
الرابعة	٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨	٢٨٠	٣ ٠٢٧ ١٤٧ ٤٢٢,٣٥
الخامسة (الجارية)	حتى ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٩	٢٩٨	١ ٥٧٣ ٨٥٨ ٢٣٤,٩٠ ^(أ)
المجموع		١ ٠١٧	١٠ ٩٦٠ ٧٠٨ ١٨٦,٧٥

(أ) لم يسلم حتى ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٩ من عائدات النفط المتوقعة وقدرها ٣ ٤٢٨ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار إلا مبلغ ١ ٥٧٣ ٨٥٨ ٢٣٤,٩٠ دولار؛ وقد تتفاوت قيمة عائدات النفط بسبب تقلبات أسعار السوق.

خطابات الاعتماد المتعلقة بالإمدادات الإنسانية المشتراة خصما من حساب الـ ٥٣ في المائة (ESB) والسلع المشتراة بالجملة

المرحلة	عدد خطابات الاعتماد المفتوحة	قيمة خطابات الاعتماد المفتوحة (بدولارات الولايات المتحدة)	المبالغ المدفوعة من المصرف عند التسليم (بدولارات الولايات المتحدة)
الأولى	٨٦٧	١ ٢٢٩ ٠٧٨ ٧٨٦,٧٩	١ ٢٠٥ ٨٧٣ ٣٨٨,٩٢
الثانية	٥٣١	١ ١٩٧ ٣٨٥ ٧٢٢,٥٣	١ ١٢١ ٧١٩ ١٨٩,٠١
الثالثة	٦٢٨	١ ١٧٥ ٧٥١ ١٦٥,٢٩	٩٧٨ ٩١٧ ٠٢٢,٧٤
الرابعة، الإمدادات الإنسانية	٦٣٦	١ ٤٤٠ ٢٠٣ ٣٩٦,٣٤	٧٠١ ٧٣٣ ٥٥٥,٣٩
الخامسة، قطع غيار معدات النفط	٣٩٣	٢٢٠ ٧٦٠ ٢٥٤,٥٩	٥١١ ٢٤٥,٦٦
السادسة (الجارية)	١٠١	٣٤٧ ٥١٥ ٧٥٤,٤٠	٤٧٥ ٠٠٠,٠٠
المجموع	٣ ١٥٦	٥ ٦١٠ ٦٩٥ ٠٧٩,٩٤	٤ ٠٠٩ ٢٢٩ ٤٠١,٧٢

— — — — —